المركز الجامعي بلحاج بوشعيب _عين تموشنت
معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تحت عنوان

العلاقة السببية بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

من إعداد الطالبتين :

- **وقاص فاطمة الزهراء**
- **أحمد عمار سارة**

تحت إشراف الأستاذ:

د. زدون جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

1. د. أوجامع إبراهيم .... رئيسا
2. د. زدون جمال ..... مشرفا
3. د. بوعلي عبد القادر .....ممتحنا

السنة الجامعية 2019/2018

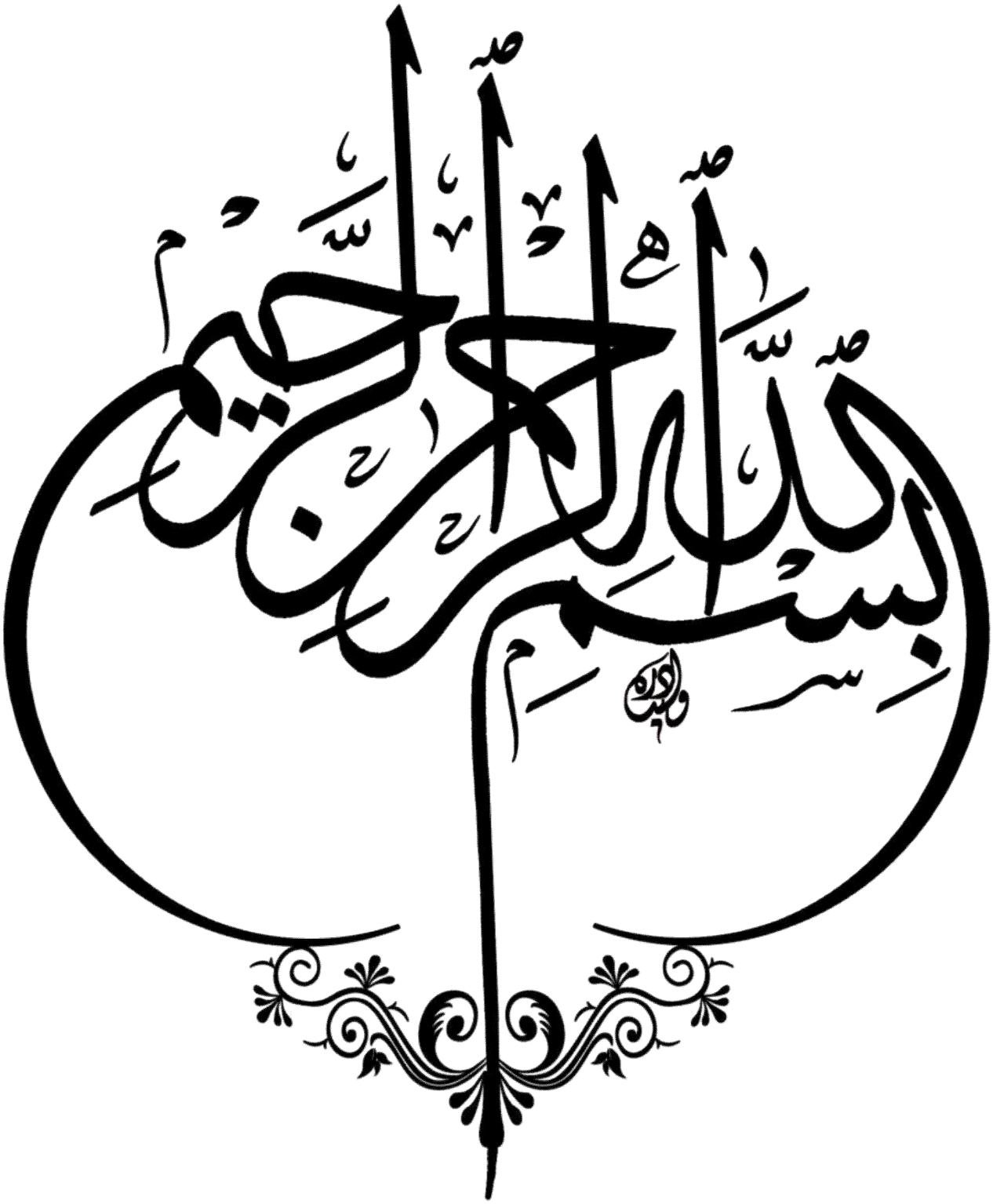
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي شرع الدين هداية للمؤمنين وأذاق الطائعين حلاوة الطاعة والدين والحمد لله الذي هدانا سبيل الذين حازوا فضل العلم والتعليم.

وجعل العلم نورا للبصائر وطهارة للنفوس والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن ولاه إلى يوم الدين أما بعد:

أتقدم جزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والامتنان إلى الأستاذ "زدون جمال" على جملة التوجيهات والنصائح التي كانت حافزا في إتمام هذا العمل.

إلى من مد يد العون والمساعدة كما نقدم شكرنا إلى كافة أساتذة المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.

كما أشكر الأساتذة لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها وتقييمها.

بارك الله فيكم ووفقكم إلى ما تصوبون إليه.

إهداء

بصفة القلم الذي يهمس ولا يتكلم وبشعائر المحبة والترحاب ومن أجل غد ينتصر في العلم على الجهل، أهدي عملي هذا الى من نشرت على الشمس فضلها ومن بحر حنانها ارتويت، وغطتني برداء عطفها وبفضل دعواتها اشق طريقي نحو النجاح، الى من اوصى الله ببرها من سبع سموات ووضع اعز ما تتمنى تحت قدميها الى العطاء الذي يفيض بلا حدود، إلى نبع الرضا والحنان الى أطيب وأرق انسانة في الوجود نور عيني وحبيبتي "امي الحنونة".

الى الشمعة التي تنير ظلمات حياتي الى من بوجوده أكسب قوة ومحبة لا حدود لها الى رمز الرجولة والصفاء سندي في الحياة " أخي عبد الرحيم".

الى مصدر البركة والدعاء والحكمة "جدي وجدتي" أطال الله في عمرهما في كل ما يحبه ويرضاه.

الى من لا تكتمل سعادتي إلا بوجودهم عائلتي "شعيبي" و"أحمد عمار" .

الى أختي التي لم تلدها أمي ومعها عرفت معنى الصداقة "وقاص فاطمة الزهراء" التي قاسمتني هذا العمل ، وصديقتي وأختي الثانية "إيمان" .

الى أعز الناس وأجمل ما عرفت صديقي الغالي في الحياتي "محمد رفيق".

الى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى عبارات في العلم الى من صاغوا لنا عملهم حروفا ومن منارة تنير لنا سيرة العلم و النجاح الى الأساتذتنا الكرام ،وأستاذنا الكريم "زدون جمال" المشرف على هذا البحث له فائق الشكر والاحترام.

الى كل خرجي طلبة 2019تسيير واقتصاد مؤسسات وكل من نساهم القلم ولم ينساهم القلب.

بقلم ســـارة

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الذي قال تعالى فيهما:(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى الذي أقف عاجزة أمامه بجميله وعطائه، إلى الذي ساندني في الحياة، إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح، إلى من لا أجد مثله في الكون مثيلا "أبي الغالي".

إلى أغلى ما لدينا في هذه الحياة إلى من لا تكفيني حياتي لرد جميلها، إلى منبع العطف والحنان إلى من كان دعائها سر نجاحي "أمي الغاية".

إلى رفقاء دربي أشكركم على مواقفكم النبيلة وتطلعاتكم لنجاحي وهذه الحياة من دونكم لا تعني شيء "اخي العزيز عبد الفتاح" "إلياس" "نعيمة" "سامية".

وإلى كل من يحمل لقب وقاص وناصري، وإلى خالتي العزيزة "عائشة".

إلى من سلكت معي هذا الدرب "سارة" وعائلتها الكريمة

إلى أستاذي الكريم زدون جمال ولجميع طلبة ماستر تسيير واقتصاد المؤسسات.

بقلم فاطمة الزهراء

فهرس المحتويات

الفهرس

المحتوى	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر و تقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	6
I-1 المقاربة النظرية لأسعار البترول	7
I-1-1: التطور التاريخي و ماهية البترول	7
I-1-1-1:التطور التاريخي للبترول	7
I-1-1-2:ماهية البترول	10
I-1-2 :ماهية أسعار البترول	12
I-1-2-1: مفهوم أسعار البترول وأنواعه	12
I-1-2-2: مراحل تسعير البترول وآثارها	14
I-1-2-2-1: مراحل تسعير البترول	14
I-1-2-2-2: آثار ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة والمستوردة	16
I-1-3: العوامل المؤثرة في أسعار البترول	27
I-1-3-1: العوامل المؤثرة عن طلب البترولي	27
I-1-3-2: العوامل المؤثرة عن العرض البترولي	29
I-2: بعض المتغيرات الاقتصادية للدراسة	33
I-2-1: ماهية النمو الاقتصادي	33
I-2-1-1: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه	33
I-2-1-2: اثر سعر البترول على النمو الاقتصادي	35
I-2-2: ماهية التضخم	36
I-2-2-2: اثر سعر البترول على التضخم	39

I-2-3: ماهية البطالة	40
I-2-3-1: مفهوم البطالة وأنواعها	40
I-2-3-2: اثر سعر البترول على البطالة	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: الدراسات السابقة و تحليل نتائجها	
تمهيد	46
II-1:أهم الدراسات السابقة	47
II-2: تحليل نتائج الدراسات السابقة	69
خلاصة الفصل	72
الفصل الثالث: دراسة تحليلية وصفية قياسية لتطور أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية	
تمهيد	73
I-1:دراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول	74
I-1-1:مراحل البترول في الاقتصاد الجزائري	74
I-1-2: دراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول خلال الفترة 1980-2016	77
I-2: دراسة تحليلية وصفية لبعض المتغيرات الاقتصادية	79
I-2-1:دراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول والتضخم في الجزائر للفترة 1980-2016	79
I-2-2:دراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول والبطالة في الجزائر للفترة 1980-2016	81
II-1:دراسة تحليلية قياسية لتطور أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية	82
II-2:البيانات المستخدمة في تقدير نموذج أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر	82
II-3:دراسة العلاقة السببية	82
II-4:الصيغة الرياضية للنماذج	83
II-5:الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج محددات أسعار البترول	84
II-5-1:اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية	84
خلاصة الفصل	91
خاتمة	92
قائمة المراجع	95
قائمة الملاحق	100

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(1-1)	تطور الطاقة الإنتاجية والصادرات من البترول للعراق للفترة 2011-2015	21
الجدول رقم(1-2)	متوسط أسعار البترول العراقي	21
الجدول رقم(2-1)	جدول تحليل الدراسات السابقة	69
الجدول رقم(3-1)	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1980-2016	100
الجدول رقم(3-2)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980-2016	100
الجدول رقم(3-3)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1980-2016	101
الجدول رقم(3-4)	اختبار سببية غرانجر بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي	82
الجدول رقم(3-5)	اختبار سببية غرانجر بين أسعار البترول والتضخم	83
الجدول رقم(3-6)	اختبار سببية غرانجر بين أسعار البترول والبطالة	83
الجدول رقم(3-7)	اختبار ADF	85
الجدول رقم(3-8)	اختبار الاستقرارية بالاعتماد على نموذج PP	85
الجدول رقم(3-9)	تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل	86
الجدول رقم(3-10)	سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة KPSS للتضخم	87
الجدول رقم(3-11)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	88
الجدول رقم(3-12)	تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل	89
الجدول رقم(3-13)	سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة KPSS للبطالة	89
الجدول رقم(3-14)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (3-1)	تطور اسعار البترول خلال الفترة 1980-2016	78
الشكل رقم (3-2)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980-2016	79
الشكل رقم (3-3)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1980-2016	81

مقدمة

مقدمـــة

منذ قيام الثورة الصناعية وحتى الحرب العالمية الثانية كان الفحم يعتبر المصدر الرئيسي للوقود والطاقة في العالم، ثم أخذ الفحم يتلاشى تدريجيا عن هذه المنزلة للبترول خلال الحرب والفترة التي أعقبتها، واستطاع البترول أن يحتل الصدارة بين مختلف مصادر الطاقة الأخرى. ومن خلال محاولة الدول تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتنا اعتمدت على النمو الاقتصادي وأيضا اعتمدت على مفهوم التنمية الاقتصادية والتي من خلالها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا بسبب التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي وهذا ما عزز الاهتمام الكبير بالبترول.

يعد البترول سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية حيوية للطاقة والحركة والتصنيع وتدخل مشتقاته في عدد كبير من الصناعات والمهن الأساسية المختلفة في العالم وهو من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة، لذلك سماه البعض بالذهب الأسود، ارتبطت الحضارة المادية للقرن العشرين ارتباطا وثيقا بالبترول، بل هي صنيعة هذه المعجزة السوداء. لقد أصبح البترول في عصرنا هذا بمثابة العمود الفقري لمختلف قطاعات الإنتاج في المجتمع الصناعي الحديث لذلك الدول البترولية بذلت مجهودات كبيرة من أجل توحيد سياستها المستقبلية في مجال الطاقة وتطوير مجال الصناعة البترولية، بدونه تتوقف عجلة الحياة الاقتصادية.

احتل البترول مكانة هامة في الاقتصاد الدولي، إذا يعتبر سلعة ثمينة نظرا لندرته ومحدوديته الأمر الذي أثر على عرضه من قبل الدول المنتجة، ويعتر البترول سلعة إستراتيجية سواء بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة والتي تعتمد عليه كمصدر رئيسي للمداخيل والعملة الصعبة، بالنسبة للدول المستهلكة والتي تعتمد عليه كعنصر أساسي لتحقيق التقدم الصناعي، وعلى مر عقود من الزمن شكل البترول نسبة هامة من التجارة العالمية وباتت أسعاره تتحكم في اقتصاديات قائمة بذاتها. وتتحدد أسعار البترول حسب قوى العرض والطلب في السوق البترولي، حيث هذه الثروة البترولية غير موزعة بالتساوي بين مختلف دول العالم. فهناك دول تمتلك منه ثروة هائلة كدول منطقة الشرق الأوسط، فنزويلا وروسيا، وأخرى محرومة منه كاليابان ودول أوروبا الشرقية والغربية، فهناك دول تستهلك منه أكثر مما تنتج وأخرى تنتج أكثر مما تستهلك.

تخضع أسعار البترول لمتغيرات كثيرة وعديدة مما يجعلها تتميز بعدم الاستقرار والتذبذب الشديد، حيث خضعت الأسعار إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف البترول وحتى يومنا هذا وذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها ومن بين هذه العوامل العرض والطلب.

وأسعار هذا المورد الإستراتيجي له آثار كبيرة على اقتصاديات مختلف الدول سواء كانت دول منتجة أو مستهلكة للبترول، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول يشكل خطرا حقيقيا على هذه الدول وذلك من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية، حيث يؤدي هذا التأثير على حجم العائدات البترولية وبالتالي على الإيرادات المالية للميزانية العامة.

تعتبر الجزائر واحدة من البلدان التي تتمتع بإمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية من أهمها البترول، إذ هي من بين الدول المنتجة والمصدرة له وهذا القطاع يعتبر بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية إذ يعتبر عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، لتبدأ الجزائر أولى خطواتها في مجال قطاع المحروقات في 24 فيفري 1971 وهو تاريخ تأميم المحروقات ويصبح البترول أهم مورد حققت من خلاله إيرادات ساهمت إلى حد كبير في بناء الاقتصاد الجزائري، إذ أن مساهمة البترول في الصادرات لا تقل عن 95% وفي إيرادات الميزانية وصلت إلى 75% حيث أن الميزانية العامة للجزائر تعتبر المرآة العاكسة للمالية العامة للدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا، حيث يعتبر البترول المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

إشكالية الدراسة:

وعليه واستنادا على ما سبق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

- **هل يوجد علاقة سببية بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟**

وبغية الإحاطة والإلمام بحيثيات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة على أسعار البترول ؟
- فيما تتمثل آثار أسعار البترول ؟
- ما هو أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابات مبدئية على هذه الأسئلة المطروحة، نقدمها على الشكل التالي:

- وجود علاقة سببية بين سعر البترول والتضخم.

- عدم وجود علاقة سببية بين سعر البترول والبطالة.
- وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين أسعار البترول وبعض المؤشرات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

نتطلع من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف نورد بعضها فيما يلي:

- التعرف على العوامل المؤثرة في أسعار البترول، والتطور التاريخي لأسعار البترول.
- محاولة إدراك وفهم ميكانيزمات وآليات تسعير البترول.
- التعرف على مدى استفادة الدول الغنية من ثرواتها الطبيعية.
- محاولة إظهار المكانة الأساسية التي يحتلها البترول في الاقتصاد الجزائري، والكشف عن شبكة العلاقات الموجودة بين المتغيرات المدروسة وتحديد اتجاهات علاقات السببية فيما بينها (في حالة وجودها).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أحد المواضيع الأساسية والهامة على مستوى الاقتصاد الدولي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ألا وهو البترول، إذ يعد الركيزة الرئيسية للاقتصاد في الجزائر. وباعتبار أسعار البترول من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني.

دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

يندرج اختيار الموضوع تحت مجموعة من الدوافع والمبررات منها ما هو شخصي ومنها ما هو اقتصادي، وانطلاقا من أهمية الموضوع جاءت دوافعنا لاختياره دون سواه والتي تتمثل فيما يلي:

✓ **أسباب شخصية (ذاتية):**

- الرغبة الشخصية للإطلاع على هذه المواضيع.
- محاولة الإطلاع والتعمق أكثر في الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر اقتصاد ريعي بامتياز وذلك بغيت إعطاء أهم التوصيات في هذا المجال.

✓ **أسباب موضوعية:**

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص.
- أهمية موضوع البترول كونه يعتبر من المواضيع الاقتصادية الهامة التي لا تزال تثير جدلا على الصعيد الدولي بصفة عامة وعلى الصعيد الجزائري بصفة خاصة.
- بالرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تهتم بقطاع البترول في العالم، إلا أنه مازال يستقطب فضول الخبراء والأكاديميين لما يتميز بالتغير السريع والمستمر وعدم الاستقرار.

المنهج المستخدم في الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها استخدمنا العديد من المناهج، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي في المحور الأول بعنوان الإطار النظري للدراسة لتقديم نظرة عامة على الاقتصاد البترولي والتطور التاريخي للبترول وأثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

واستخدمنا المنهج التحليلي للمحور الثاني لتحليل مختلف الدراسات السابقة.

وأخيرا المنهج الوصفي التحليلي والقياسي الموظف لأدوات القياس الاقتصادي من خلال الدراسة القياسية لدراسة العلاقة السببية بين أسعار البترول وبعض المتغيرات باستخدام اختبار السببية لغرانجر ونموذج التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة في المدى الطويل والقصير.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية والتي هي كالتالي:

- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية لدراستنا على الجزائر من أجل معرفة مدى تأثير تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية.
- **الحدود الزمانية:** تتمثل فترة الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى غاية 2016 وهذا على أساس المعطيات السنوية.

هيكل الدراسة:

نقسم هذه الدراسة إلى جانبين، حيث نتناول في الجانب الأول الخلفية النظرية والجانب الثاني الخلفية التطبيقية على الشكل الآتي:

- **الفصل الأول**: الذي سيكون تحت عنوان "الإطار النظري للدراسة " والذي سنقسمه إلى محورين، الأول يتم تقديم فيه المقاربة النظرية لأسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية، أما في المحور الثاني فسنتطرق إلى الدراسات السابقة.
- **أما في الفصل الثاني** فتطرقنا إلى دراسة وتحليل نتائج العديد من الدراسات السابقة.
- **وأخيرا الفصل الثالث**: فقد خصصناه إلى الدراسة التحليلية الوصفية القياسية والذي قسمناه إلى محورين، ففي المحور الأول تطرقنا إلى دراسة تحليلية وصفية لتطور كل من أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1980 إلى غاية 2016، أما في المحور الثاني قدمنا دراسة تحليلية قياسية لتطور أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية(التضخم والبطالة).

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعتبر البترول أهم مصادر الطاقة في العالم، فهو مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة حيث يشهد الطلب عليه تزايدا مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى. فهو محور الاقتصاد العالمي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء إذ يعتبر من المواد ذات الأهمية الإستراتيجية والحفاظ عليها يدخل في إطار الأمن القومي للوحدة السياسية .

حيث يعتبر تسعير البترول من أكثر المواضيع التي أثارة جدلا كبيرا في الساحة الاقتصادية ولم تخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات البترولية لذلك ظهرت أنواع عديدة لأسعار البترول.

إن تسعير البترول أصبح متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية ونظرا للأهمية التي يحظى بها البترول وأسعاره على المستوى العالمي والدولي.

لذلك سنتطرق إلى ماهية البترول وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطور التاريخي للبترول مع ذكر مفاهيم للبترول وأنواعه، وكذلك تناول مفاهيم عامة حول أسعار البترول وأنواعه ومراحل تسعير البترول وآثاره.

I–1 المقاربة النظرية لأسعار البترول:

I–1–1: التطور التاريخي و ماهية البترول:

إن تطور الصناعة البترولية منذ سبعينات القرن الماضي شكل محور اهتمام كل دول العالم، بما فيها الدول الصناعية المتقدمة، وتجسد الاهتمام حول الاستثمار في هذا المورد الاستراتيجي الهام سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، ذلك أن البترول ظل لعقود طويلة إلى الآن مصدر رئيسي للطاقة والمحرك الأساسي للصناعة في العالم برمته.

I–1–1–1: التطور التاريخي للبترول:

كانت الاستخدامات الأولى للبترول محدودة وعابرة، فالحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية وحضارة وادي الرافدين والهنود الحمر، كانت تستخدم هذه المادة السوداء واللزجة ذات الرائحة اللاذعة التي تتدفق أحيانا بفعل العوامل الطبيعية إلى سطح الأرض في علاج بعض الأمراض وتضميد بعض الجروح وطلاء السفن، ليست قصة البترول بحديثة العهد فقد عرف الإنسان هذه المادة واستعمالها للإنارة في البيوت والمعاهد وفي معالجة الأمراض الجلدية منذ أقدم العصور.

يعتقد بعضهم أن النبي نوح عليه السلام كان أول من اهتدى إلى البترول واستخدمه في طلاء سفينته التي نقلت الكائنات الحية وأنقذت الحياة من الطوفان العظيم، وقد يكون الفراعنة أول من استخدم قار البترول في عمليات تحنيط جثث كبار ملوكهم ونبلائهم، وكذلك استخدمه الفراعنة في طلاء السفن وحمايتها من المياه وترجع هذه التقنية إلى المصريين القدماء منذ أكثر من 3000 سنة. كما استخدم قدماء المصريين البيتومينات كمسحوق للتجميل في طلاء العيون والأظافر ويخلط مع الفاكهة والزيوت العطرية ليستخدم كعطر عالي الجودة ومرهم لعلاج الأمراض الجلدية، فيما يعتقد البعض الآخر بأن أول عهد البشرية بالبترول كان في بلاد الرافدين وإيران.

أما أول بئر عصري فقد حفره المهندس الروسي (سيمونوف) عام 1848 م في شمال شرق باكو وكانت باكو تنتج نحو 90 % من إجمالي إنتاج البترول العالمي حينذاك[1] .

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط،(د ط)، دار أحياء الثرات العربي، (د ب ن)،(د ت ن)، ص-ص 13- 14.

إن الإنسان لم يتمكن من معرفة البترول حينذاك سواء ما تعلق بماهية وطبيعة البترول وخصائصه وكيفية تكونه إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث وخاصة أواخر القرن التاسع عشر، والتي ازدادت وتطورت وتوسعت فيها المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة، وتبدأ باستغلال هذه الثروة المهمة والحيوية بصورة واسعة حيث قام عليها وتكون وارتبط بها نشاط اقتصادي وصناعي متنوع وكبير[1].

- **نظريات البترول:**

مازالت نشأة البترول موضع خلاف وجدل علمي كبير، حيث اختلفت وتباينت الأفكار بالنسبة للمختصين والمعنيين بشؤون البترول حول أصل وكيفية تكونه في الطبيعة، حيث يركز البعض على أن تكوين البترول من عناصر غير عضوية، والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين البترول في الطبيعة حيث كان لكل فريق منهم له براهين.

تنقسم النظريات إلى مجموعتين رئيسيتين نذكر منها:

- **النظرية اللاعضوية:** وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول والكيفية التي يتم فيها، فتجمع هذه النظريات على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، وينشأ مع اتحادهما مادة متشابهة للأستيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة. ويحدد تواجد البترول حسب هذه النظرية في مكامن من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن البترول الموجودة في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها. كما تمكنوا نظريا ومخبريا من تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو البترولية كالبنزين وألاسيتسلين والميثان ... الخ، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم [إن البترول الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي].

[1] ناصري مروة، ساطور رشيدة،دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر الفترة 1970-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة بليدة 2، العدد18 ،جوان 2018،ص 228-229-230..

- **النظرية العضوية:** تأكد هذه النظرية على أن البترول ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني ونباتي، التي إنظمرت لملايين السنين في طبقات الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين، تستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي يؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة ما يلي:

  - وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونية في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية، وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصر الكربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا البترول.
  - وجود عنصر البروفين والنتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة وجود هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.
  - يتم النشاط الضوئي للبترول نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في البترول ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن البترول يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات[1].

[1] ناصري مروة،ساطور رشيدة،مرجع سبق ذكره، ص 230.

I-1-1-2:ماهية البترول:

هناك عدة تعاريف للبترول منها:

- إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية PETROLEUM وتعني PETR صخر، OLEUM أي بمعنى زيت الصخر، والبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها.
- الزيت الخام هو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه، وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية[1].
- عبارة عن مخاليط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية وذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية كيميائية مختلفة، ويحوي البترول الخام على بعض الشوائب وخاصة الكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح المعدنية ويحتوي كذلك على بعض المعادن وخاصة الفاناديوم والحديد والصوديوم[2].

- يختلف جيولوجيو البترول في تحديد أصل وكيفية تكوين هذه المادة. و عليه ينقسم أولئك إلى فريقين:
  - الفريق الأول يؤكد أن البترول مواد هيدروكاربونية تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي، وقد نال هذا الفريق تأييد كبيرا من جمهرة علماء الجيولوجيا .
  - الفريق الثاني يعتقد أن البترول قد تكونت نتيجة تفاعلات كيماوية في باطن الأرض بين مواد غير عضوية، ولم يلقى تأييد المتخصصين في هذا المجال[3].

[1] عيادة عبد الرؤوف،محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة تحليلية و قياسية 1970، 2008، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2011، ص 19.

[2] براهيمي تركية، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص41.

[3] لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية-دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة تلمسان 2011، ص 11.

- **أنواع البترول:**

إن للبترول أنواع مختلفة تختلف باختلاف درجة الكثافة النوعية و التي تتراوح بين 1 و 60 درجة، يمكن تصنيف هذه الأنواع إلى ثلاثة وهي[1]:

- ✓ البترول الخفيف: هو أجود أنواع البترول تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من 35 درجة فما فوق، ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي مثل: البترول الجزائري والليبي و القطري
- ✓ البترول المتوسط: درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم) مثل: البترول السوري والكويتي.
- ✓ البترول الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 درجة فما فوق ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت...) مثل: البترول المصري والسوري.

إن الاختلاف في أسعار البترول لمختلف مناطق العالم يرجع إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث أنه كلما كانت درجة الكثافة النوعية مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة، والعكس صحيح.

[1] بركات كوثر، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة من (1986-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر 2017، ص-ص 24-25.

I-1-2: ماهية أسعار البترول:

يعتبر تسعير البترول من أكثر المواضيع التي أثارت جدلا كبيرا في الساحة الاقتصادية ولم تخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات البترولية لذلك ظهرت أنواع عديدة لأسعار البترول.

إن تسعير البترول أصبح متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية ونظرا للأهمية التي يحظى بها البترول وأسعاره على المستوى العالمي والدولي.

I-1-2-1: مفهوم أسعار البترول وأنواعه:

- **مفهوم أسعار البترول:**

إن سعر البترول يوجد له عدة تعاريف نذكر منها:

- السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود[1].
- يعرف سعر البترول بأنه قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار و مستوى أسعار البترول يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل السياسية و الاقتصادية أو الطبيعية للسوق السائد سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا[2].

[1] السعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وآثاره على الاقتصاد الجزائري(1970-2009)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية- تخصص تسيير واقتصاد بترولي، مذكرة الاستكمال متطلبات شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص03.

[2] فتيحة سماعيلي، اثر تقلبات أسعار النفط على أسعار أسهم السوق المالي- دراسة حالة بورصة السعودية للفترة 2013-2015 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، تخصص تقنيات المالية في الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 03.

➢ **أنواع أسعار البترول:**

عند تناول أسعار البترول فلابد من التطرق إلى أنواع أسعار البترول، فمن المعروف اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد غالبا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، لذلك كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى محدد و مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى.

حيث توجد عدة أنواع لأسعار البترول نذكر منها ما يلي:

- السعر المعلن (the posted prices): يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر أندوايل (standard & wail).
- السعر المتحقق(the realized prices): هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، حيث عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية البترولية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى[1].
- سعر الإشارة(the reference prices): هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة التسعينات، وهو السعر المتوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، أي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، ويتم احتسابه بناءا على معرفة متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات، وهذا السعر عملت به وطبقته العديد من البلدان البترولية[2].
- السعر الفوري أو الآني(the spot prices): هو سعر الوحدة المتبادلة آنيا وفوريا، فهو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية، ويتميز بعدم

[1] حالة الطيب، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على مؤشرات السياسة المالية – دراسة حالة الجزائر من 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص-ص 02-03.

[2] جلطي صورية، اثر تقلبات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2018، ص04.

ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقارنا له، ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير[1].

- سعر الكلفة الضريبية(the tax – paid prices): هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح، فهو يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، والبيع بأقل منه يعني البيع بالخسارة[2].

I-1-2-2: مراحل تسعير البترول وآثارها:

I-1-2-2-1: مراحل تسعير البترول:

يمكن تفسير المراحل إلى ثلاث فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها وهي[3]:

- **مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق1920-1939**

تسير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى 3 مراحل:

- **مرحلة نقطة الأساس الواحد:** فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحد، ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضاف إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

- **مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:** بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

- **مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:** وصار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي:

سعر بترول الخليج العربي مضاف إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوتمين بغرب إنجلترا.

---

[1] جلطي صورية، مرجع سبق ذكره، ص-05.

[2] براهيمي تركية، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2015، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3] براهمي تركية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- **مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري 1950–1980**

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث مراحل :

– **قاعدة صافي المحقق:** وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

– **قاعدة سعر الإشارة:** خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

– **قاعدة السعر الرسمي:** شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

- **مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة من 1980إلى اليوم :**

في هذه المرحلة زالت سيطرت الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار لكن لم تدم إلا 6 سنوات. جسدت مرحلة الثمانينات ومنذ بدايتها سنة 1980، اضطراب السوق البترولية العالمية وعدم استقرارها وهي أساس تعرف مرحلة تراجع مكانة ودور الأوبك بصورة خاصة في السوق العالمية للبترول وذلك لعدم قدرتها أو فعاليتها على تحديد اتجاه تطور لسعر البترولي واستقراره في السوق نظرا لعدة أسباب وعوامل أهمها:

✓ التناقض والتضارب في مصالح وأهداف مجموعة الدول المستهلكة للبترول ومنظمة الأوبك من جانب وكذلك في داخل المنظمة نفسها.

✓ انقسام منظمة أوبك إلى شطرين مجموعة معتدلين وأخرى متشددة لاختلافهم على كيفية معالجة تحديد السعر ومقداره وكذلك العائد البترولي (الحصص).

✓ قيام الحرب العدوانية الإيرانية على العراق 1980 التي أدت إلى قطع الإمدادات البترولية من البلدان وساعد ذلك على اختلال العرض و الطلب.

✓ تزايد عدد الأطراف والبلدان النفطية العارضة في السوق النفطية من خارج أوبك وخاصة في السوق الفورية.[1]

[1] براهمي تركية، مرجع سبق ذكره، ص07.

تمكن بلدان وكالة الطاقة الدولية من تحقيق أهداف سياستها الموحدة التي طبقتها من أواسط السبعينات 1976 كإتحاد للمستهلكين الكبار "من بناء مخزون تجاري واستراتيجي بترولي كبير يغطي استهلاكها لمدة 3 أشهر ".

❖ ترشيد استهلاك الطاقة عامة والبترول خاصة، إحلال بدائل البترول من المصادر البديلة وحصولها على البترول من بلدات خارج أوبك.

❖ تحول السوق البترولي العالمية إلى سوق للطالبين أو المشترين بعد أن كانت سوقا للعارضين أو البائعين خلال الفترة السابقة[1].

I-1-2-2-2: آثار ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة والمستوردة:

✓ **بالنسبة للدول المنتجة:**

الدول المنتجة للبترول تنقسم إلى دول الأوبك ودول خارج الأوبك كما يلي[2]:

❖ **منظمة الأوبك:**

لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخلها من العوائد البترولية، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول، وببغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسين لسوق البترول العالمية من فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة، إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959، وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة، والتي بلغت 15%حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي: قطر(1961)، ليبيا واندونيسيا(1962)، الإمارات العربية المتحدة(1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا(1971)، الإكوادور(1973)، الغابون(1975) ثم انسحبت سنة 1995 وأنغولا.

---

[1] براهيمي تركية، مرجع سبق ذكره ص-07.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،الجزائر، 2009، ص58.

❖ **الدول المنتجة خارج أوبك:**

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فصلت لندن كموقع متوسط، حيث عقد الاجتماع يوم 08 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا والصين، وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول، وأن حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع أوبك، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى أن هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي، والذي أطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للبترول" " independant petroleum exporting contries" وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكتفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل ستة أشهور) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة[1].

وسنتطرق إلى بعض الدول المنتجة للبترول والتي تتأثر بأسعاره سواء بالارتفاع أو بالانخفاض ونذكر منها ما يلي[2]:

المملكة العربية السعودية:

خلال السنوات الماضية تهاوت أسعار البترول وتكبدت خسائر فادحة حيث فقدت ما يقرب من ثلثي قيمتها حتى وصل سعر البرميل لأقل من 30 دولار الأمر الذي أحدث أزمة كبيرة في أسواق البترول بما هدد عرش اقتصاديات الدول المنتجة للبترول وكثرت الاتهامات بين الدول ومن كان وراء افتعال الأزمة التي لا تزال الأسواق تعاني منها حتى الآن ولو بقدر بسيط ولكن في الحقيقة هناك عدة أسباب سياسية واقتصادية مشتركة كانت السبب في التراجع الكبير للأسعار.

من أكثر الدول التي تأثرت بهذه الأزمة اقتصاديا هي المملكة العربية السعودية كونها أكبر دولة منتجة للبترول في العالم والتي تعتمد بشكل كبير على إيراداتها البترولية، وقد اتهمت السعودية بعض الدول الإقليمية والأجنبية بأنها تقف وراء الأزمة لدوافع سياسية، فقد قامت بالإبقاء على نفس معدلات الإنتاج وإغراق الأسواق بالمعروض البترولي إلى جانب تراجع معدلات الطلب، ولكن الصراع الوحيد للمملكة العربية السعودية مع الدول

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره ص 59.

[2] https://www.netotrade.ae/learn/trading – academy/forex-trading-basics/what-effect-the-fuel-rates-will-have-on-saudi-economy.28-04-2019;00:59.

الأخرى كان حول الحفاظ على حصتها السوقية ومنع منتجي النفط الصخري من رفع إنتاجها بما يتسبب في إغراق الأسواق بالمعروض، وواجهت السعودية منتجي النفط الصخري بكل ما أوتيت من قوة حتى وصل سعر البرميل في بعض الأوقات لأقل من 40 دولار.

- **تداعيات تراجع أسعار البترول :**

منذ أن بدأت أزمة انهيار أسعار البترول في أكتوبر عام 2014، اتخذت السعودية احتياطها لحماية اقتصادها من الركود فقد استطاعت السعودية أن تتماسك على المدى أكثر من عام تحت معدلات الإنتاج دون أن يشكل ذلك خطورة على اقتصادها كما يقال عنها فبني الاقتصاد السعودي قوية ومتماسكة ومن الصعب أن يتفكك بسهولة ويتدهور خاصة وأن المملكة لديها احتياطي ضخم من البترول كما أنها تعتمد على الإيرادات البترولية والتي تتمثل في صناعات أخرى أهمها الصناعات البتر وكيماوية ومصادر أخرى متنوعة مثل: الحج والعمرة التي ستضيف استثمارات خلال السنوات المقبلة بقيمة قد تصل إلى أكثر من 100 مليار وكذلك اقتصادات المنشآت السياحية بالإضافة إلى العديد من المزايا التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي:

- تتميز المملكة العربية السعودية بأنها في الترتيب الأول على مستوى العالم في حجم احتياطي البترول ومعدلات الإنتاج والتصدير.
- تحتل السعودية المركز الرابع على مستوى العالم في حجم احتياطي الغاز.
- تعتبر السعودية من أكبر المنتجين لصناعات البتر وكيماوية على مستوى العالم العربي.
- يعتبر الاقتصاد السعودي من أكبر 20 اقتصادا على مستوى العالم، كما تعد المملكة من أعضاء مجموعة العشرين.
- تم تصنيف المملكة ضمن 11 دولة عالميا التي تتمتع بسهولة الأداء.

يقول المستشار الأعلى السابق لوزارة المالية السعودية "جون سفاكياناكيس" لشبكة CNN الأمريكية أنه على الرغم من الخسائر التي لحقت بأسعار البترول على مدار عامين متتاليين فإن الوضع العام في المملكة مستقرا بعكس ما يظن البعض في الخارج أن المملكة على وشك الانهيار وأضاف سفاكياناكيس في الحقيقة الأمران رؤية تراجع إيراداتك بنسبة تصل إلى 50%هو أمر صعب ومقلق للغاية ولكن المملكة العربية السعودية لديها بنية تحتية قوية لا يمكن هدمها بسهولة. وعند مقارنة المملكة مع الأسواق الناشئة الأخرى مثل البرازيل وروسيا ونيجيريا فتجد أن السعودية يتخطى اقتصادها تلك الدول بكثير، فالمملكة لا تزال محتفظة باحتياطاتها التي تفوق نسبة 100%من إجمالي الناتج المحلي، كما أن السعودية تصنف من الدول الأقل نسبة دين مم إجمالي ناتجها المحلي

على مستوى العالم. وتابع أن السعودية أصبحت أقوى بكثير مما كانت عليه في عام 1990 حيث أنها كانت لديها احتياطات أجنبية قليلة وتراجع معدلات إنفاقها.

- **الاقتصاد السعودي وقدرته على تحمل تراجع أسعار البترول:**

يرى العديد من محللي وخبراء أسواق البترول أنه بالرغم من تراجع الإيرادات البترولية فإن الاقتصاد السعودي ما يزال قويا ومتماسكا، فقد أعلنت مصلحة الجمارك العامة السعودية أن معدل الصادرات غير البترولية ارتفع خلال عام 2014 بنسبة 7.5% والتي بلغت 190 مليار ريال مقارنة بعام 2013 الذي سجل معدل صادراتها بقيمة 176.6 وهذا يعني ارتفاع بقيمة 13.4 مليار ريال.

في النهاية يمكننا أن نقول أن الاقتصاد السعودي وهو من أكبر اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط ولا يزال قوي ومتين ويمكنه أن يتحمل تراجع أسعار البترول لفترات طويلة دون انهياره، بسبب حجم السيولة العالية التي تراكمت عبر سنوات طوال، كما أن السعودية لا يمكن مقارنتها مع اقتصاديات الدول الناشئة لأنها تتفوق عليها من حجم السيولة بالإضافة إلى قوة تحملها للمتغيرات التي تعرضت لها جراء تراجع أسعار البترول وهذا الأمر ما يميز الاقتصاد السعودي عن غيره من اقتصاديات الدول العربية والأجنبية[1].

الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرئيسية في العالم في إنتاج وتصدير البترول الخام، حيث يقدر إنتاجها بما يعادل 30% من حجم الإنتاج العالمي ونحو 60% من إنتاج دول الأوبك، وقد تم التوقيع على أول اتفاقية للبترول في يناير عام 1936.

يعد الاقتصاد الإماراتي واحدا من أقوى الاقتصاديات العربية إن لم نقل أقواها، حيث يعتمد على 85% من العوائد البترولية في تمويل ميزانيته.

- **أثر تقلب أسعار البترول على ميزان المدفوعات:**

انخفض الفائض في كل من الميزان التجاري والحساب الجاري خلال العام 2002، حيث انخفض فائض الميزان التجاري من 42.2 مليار درهم في عام 2001، إلى 38.4 مليار درهم في عام 2002، كما انخفض فائض الحساب الجاري من 36.5 مليار درهم في عام 2001 إلى 31 مليار درهم في عام 2002، ويعود انخفاض الفائض في الميزان التجاري إلى تراجع قيمة صادرات البترول الخام والغاز من جهة، وارتفاع قيمة الواردات

[1]https://www.netotrade.ae/learn/trading – academy/forex-trading-basics/what-effect-the-fuel-rates-will-have-on-saudi-economy.28-04-2019;00:59.

السلعية من جهة أخرى، وتزامن ذلك مع زيادة أسعار البترول الخام خلال عام 2002 مقارنة بمستواها في عام 2001، وارتفاع قيمة صادرات المنتجات البترولية والصادرات السلعية الأخرى، وصادرات المناطق الحرة وتجارة إعادة التصدير، وتراجعت قيمة صادرات البترول الخام، نتيجة لالتزام الدولة بالحصة المقررة لها في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، خلال عام 2002 بنسبة 4.5% مقارنة بمستوى عام 2001، لتصل إلى 62.6 مليار درهم، على الرغم من ارتفاع السعر الوسطي المرجح للبترول الخام من 23.3 دولار أمريكي للبرميل في عام 2001 إلى 24.8 دولار أمريكي في عام 2002، كما انخفضت قيمة صادرات الغاز من 13.1 مليار درهم في عام 2001 إلى 12.4 مليار درهم في عام 2002.

وزادت قيمة الصادرات المنتجات البترولية من 9.5 مليار درهم في عام 2001 إلى 12.1 مليار درهم في عام 2002، كما ارتفعت قيمة الصادرات المختلفة (شاملة الذهب غير النقدي وصادرات المناطق الحرة) من 40.1 مليار درهم في عام 2001 إلى 41.8 مليار درهم في عام 2002، وارتفعت كذلك قيمة إعادة التصدير إلى 52.5 مليار درهم في عام 2002 مقابل 51.2 مليار درهم في عام 2002[1].

- **تداعيات انخفاض أسعار البترول:**

بالنسبة للوضع في الإمارات، فيفضل التنويع الاقتصادي وقوة الوضع المالي للحكومة فإنها في وضع أفضل من معظم اقتصاديات الخليج لتجاوز تداعيات انخفاض أسعار البترول.

إن اقتصاد الإمارات الأقل تأثرا بين دول المجلس بهذا الانخفاض، حيث تمتلك الدولة 5.8% من احتياطات البترول العالمية، وتمثل عائداتها البترولية 25% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و20% من إجمالي عائدات التصدير لذلك وفيها يرخي البترول بضلال هيمنته على سوق الإمارات، يمكن أن يعزى النمو المطرد إلى الاستهلاك الخاص والاستثمارات الحكومية في قطاعات مثل السياحة والتجزئة والمواد الغذائية والمشروبات، كما أن الدولة تنفذ مشروعات كبرى في مجالات البنية التحتية، السياحة، البناء والتشييد والقطاع المالي أي عليها بالتنويع الاقتصادي.[2]

[1] خويلدات محمد مجاهد، ودان بشير، اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة الحالة الجزائر- الإمارات العربية المتحدة)، مذكرة لنيل شهادة ليسانس للعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد البترولي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص--ص-ص 43-50-51.

[2] نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي، وزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، مبادرات الربيع الثالث، 2016، ص17.

العراق

على الرغم مما حدث في العراق من غزو أمريكي على أراضيها وما يلقاها أهل بلاد الرافدين من صعوبات أمنية، إلا أنها تحتل المرتبة الثالثة على قائمة الدول العربية المنتجة للبترول، حيث أنها تنتج 3.4 مليون برميل يوميا من البترول، وبذلك تحتل المرتبة التاسعة عالميا من حيث إنتاجها للبترول، كما أنها تحتوي على كم لابأس به من الاحتياطات، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تطور الطاقة الإنتاجية والصادرات من البترول للفترة 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام مليون برميل في نهاية السنة	141.4	143.1	143.1	143.1	143.1
إنتاج البترول الخام (ألف برميل/اليوم)	2359	2983	3025	3153	3523
صادرات البترول (ألف برميل/اليوم)	2164	2430	2389	2514	3004

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2016.

إن تدهور أسعار البترول العالمية له تأثيراتها في مختلف التوازنات الكلية، فالعراق شأنه شأن الدول التي تعتمد بنسب كبيرة على عائدات البترول، ويتأثر بصفة مباشرة بانخفاض أسعاره من بينها أزمة 2014 حيث شهدت أسعار البترول العراقي انخفاضا محسوسا وهذا ما يوضحه الجدول رقم(02). شأنها شأن باقي أنواع البترول العالمي[1].

الجدول رقم(02): متوسط أسعار البترول العراقية.

دولار أمريكي/للبرميل

	2013	2014	2015
العراق-بصرة خفيف	103.6	94.45	47.87

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2016.

[1] بوتهامي زينب، أزمة انهيار أسعار النفط 2014 وتداعياتها على بعض الدول العربية المصدرة للنفط، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال تجارية دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2017، ص-ص-ص 64-67-68.

-سجلت العراق تراجعا في الأسعار خلال الفترة (2013-2015)، فقد قدر سعر البترول بالعراق والمسمى بصرة خفيف سنة 2013 ب 103.6 دولار وهو سعر مرتفع، إلا أنه تراجع سنة 2014 ليقدر ب 94.45 دولار للبرميل، ليشهد بعد ذلك تراجعا محسوسا قدر بحوالي النصف من سعر السنة المقبلة، حيث قدر ب 47.87 دولار للبرميل.

- **أثر انخفاض سعر البترول على سعر الصرف:**

ينتهج العراق سياسة ربط عملته بالدولار الأمريكي بحكم الأمر الواقع، وبالتالي هناك قيود تخضع لها السياسية النقدية في التصدي للأزمة، وقد حافظ البنك المركزي العراقي على ثبات سعر الدينار حتى جانفي 2009، وفي عام 2014 ظل سعر الصرف الاسمي في السوق الرسمية مستقرا مقابل الدولار عند مستوى 11.66 دينار عراقي مقابل 01 دولار، لكن السعر ارتفع في السوق الموازية، واتخذ البنك المركزي العراقي خطوات لتبسيط لوائح سوق النقد الأجنبي،لكنه لم يقم بإلغاء جميع القيود الموجودة على النقد الأجنبي ونظام تعدد سعر صرف العملة، تتحمل السياسة المالية العامة عبء تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، في هذه الحالة لا تمتلك الحيز المالي الذي يمكنها من القيام بذلك[1].

❖ **الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول بالنسبة للدول المصدرة :**

○ **في حالة انخفاض أسعار البترول:**

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية، خاصة وأن أغلبية الدول النامية أحادية التصدير يصبح اقتصادها اقتصاد موجه.
- ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية مع تأثيره على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول.
- إضافة لما سبق هناك انعكاسات أخرى لانخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة وهي كما يلي:

- تراجع العوائد البترولية وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي.
- تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة.
- ارتفاع معدلات التضخم المحلية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار.
- ظهور مخاطر السيولة النقدية لدى البنوك.

[1] بوتهامي زينب، مرجع سبق ذكره، ص 71.

– صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول حيث تضطر لإعادة جدولة ديونها[1].

❖ **في حالة ارتفاع أسعار البترول:**

- يمثل الإنتاج البترولي من الناتج المحلي الإجمالي نسبة كبيرة من الدول المنتجة للبترول، وبالتالي فإن أي زيادة يحققها تنعكس مباشرة على الزيادة في الناتج المحلي، وبذلك تضعف مساهمة القطاعات الأخرى.
- يساهم الفائض المتحقق في الميزان التجاري بفعل الصادرات البترولية في تغطية العجز المحقق في الموازين الأخرى.
- يؤدي الارتفاع في أسعار البترول أو قيمة صادرات الدول المصدرة للبترول إلى الزيادة في الإيرادات العامة لهذه الدول وبالتالي تزيد قيمة النفقات العامة.
- يساهم تطور العائدات البترولية إلى ارتفاع مؤشرات الاستثمار، الادخار والاستهلاك العمومي وهذا يعود بالفائدة على فئات عديدة من سكان الدول المصدرة والمنتجة للبترول.
- يؤدي انتعاش القطاع البترولي إلى إتاحة فرص عمل توفر لأصحابها فرصة الحصول على إعانات منح، هبات وقروض قصيرة أو طويلة الأجل.

نتيجة لارتفاع البترول في عام 1973 فقد حققت الدول المصدرة للبترول عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد ازدادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد البترول، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للبترول تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للبترول زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار البترول وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من البترول سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتر وكيماويات[2].

[1]- براهمي تركية ، إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التيجاري الجزائري للفترة 2000 – 2015 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7-8.

[2]جلطي صورية، اثر تقلبات أسعار النفط على بعض التغيرات الكلية في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر،2018، ص-ص15-16.

✓ **بالنسبة للدول المستهلكة:**

إن الدول المستهلكة للبترول لها وكالة وشركات من اجل التأثير على سوق البترول نذكرها فيما يلي[1]:

➢ **وكالة الطاقة الدولية:**

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة "coordination group energy".

وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات البترولية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة.

إن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي.

➢ **الشركات البترولية العالمية:**

سطرت مجموعة من الشركات صناعة البترول العالمية مصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع، وهي مملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا، وهذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية)، كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك فإنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية.

أكبر هذه الشركات هي: "اكسون" ثم شركة "غولف" وشركة "تكساكو" وشركة "موبيل أويل" وخامس الشركات الأمريكية تسمى "تشيفرون" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية "بريتيش بيتروليوم".

[1] راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية

ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج البترول في العالم خلال سنة 2004، ومن هذه الشركات شركة آرامكو السعودية، شركة البترول الوطنية الإيرانية، شركة بيتوليوس المكسيكية، شركة بيترو الصينية..... وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للبترول لاحقا[1].

- **بعض الدول المستوردة للبترول نذكر منها:**

يؤثر انخفاض أسعار البترول على المستوردين له من خلال زيادة الدخل الحقيقي على الاستهلاك، وانخفاض تكلفة إنتاج السلع تامة الصنع، وما يحدثه ذلك من أثر على الربح والاستثمار. أما الأثر الثالث فهو الذي يقع على معدل التضخم.

وقد أشار صندوق النقد الدولي في نشرته أن انخفاض أسعار البترول يتيح انفراجة تستحق الترحيب للبلدان المستوردة له، فهو يخفض فواتير استيراد الطاقة ويخفف الضغوط على الميزانيات العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم الذي يحافظ على ثبات أسعار الطاقة.

هناك عوامل أخرى توازن مكاسب معظم الدول المستوردة للبترول من انخفاض أسعاره، فالمكاسب الاستثنائية التي يحققها انخفاض فواتير استيراد البترول تتقلص مع تدهور الآفاق المتوقعة للطلب في منطقة اليورو، إلى جانب هبوط أسعار السلع الأولية غير البترولية التي تصدرها بعض البلدان.

وتتباين قوة هذه الآثار عبر البلدان، فعلى سبيل المثال نجد أن أثر الدخل الحقيقي أقل في الولايات المتحدة. التي تنتج الآن أكثر من نصف البترول الذي تستهلكه، منه في منطقة اليورو أو اليابان، كذلك تعتمد آثار الدخل الحقيقي والأرباح على كثافة استخدام الطاقة في البلاد المعنية، فكثافة استخدام الطاقة في الصين والهند لا تزال أكبر بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مما يحقق لهذين البلدين استفادة أكبر من انخفاض أسعار الطاقة ويبلغ متوسط نسبة استهلاك البترول من الناتج المحلي 3.8%في الولايات المتحدة مقارنة بنسبة 5.8%في حالة الصين و7.5%في حالتي الهند واندونيسيا.

ستتراجع أسعار منتجات البترول نتيجة لتراجع أسعار البترول الخام، ما سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول المحررة لأسعار البترول، وهذا سيسهم في خفض معدلات التضخم في معظم دول العالم ولو بشكل محدود ومع أن معظم دول العالم ستستفيد من هذه الظاهرة إلا أن بعض الدول التي تعاني مخاطر انكماش الأسعار وأهمها

[1] راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج،مرجع سبق ذكره.

المجموعة الأوروبية واليابان ستضطران إلى اتخاذ إجراءات إضافية للحد من أثار تراجع أسعار البترول، مما سيوفر دعامات مالية لميزانيات الدول المستوردة للبترول و الداعمة لأسعاره أو أسعار بعض منتجاته سترتفع إنتاجية القطاعات المستخدمة للبترول بسبب تراجع تكاليفه، حيث ستنخفض تكاليف إنتاج تلك السلع و الخدمات، ما سيساعد على خفض أسعارها أو رفع الأجور والأرباح في تلك السلع و الخدمات أو بكل هذه الأمور مجتمعة . إن الأثر على الصين أكبر من الأثر على اليابان و الولايات المتحدة و بلدان منطقة اليورو، وبالنسبة للصين وهي ثاني أكبر مستورد صاف في العالم من البترول، واستنادا إلى أرقام 2013، كل انخفاض بمقدار 1 دولار في سعر البترول يحفظ لها سنويا 2.1 مليار دولار (إذا استمر انخفاض) حيث تم تقديرها بأنه إذا استمر انخفاض الأسعار سيخفض فاتورة وارداتها بنسبة 60 مليار دولار أو 3%.

❖ **الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول بالنسبة للدول المستوردة:**

ينعكس انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد العالمي وعلى الدول الصناعية على النحو التالي[1]:

- **في حالة انخفاض أسعار البترول:**

✓ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

✓ انخفاض التضخم النقدي وأسعار الفائدة.

✓ ارتفاع الطلب على البترول.

- **في حالة ارتفاع أسعار البترول:**

يرجع الاقتصادي الأمريكي فيريدمان ظاهرة الركود التضخمي إلى الحالة التي يكون فيها معدل التضخم مرتفع ومعدل البطالة مرتفع، ومن تم ستتحول نسبة السلع والخدمات من المنتجين إلى غير المنتجين من خلال الإنفاق الحكومي المباشر، فإن جانب المخاطر الأرصدة البترولية لدول الأوبك حاولت الدول الرأسمالية إبراز الآثار السلبية التي نتجت عن زيادة أسعار البترول وأهمها التضخم والركود أو ما يسمى بالركود التضخمي، حيث يرتبط التضخم مباشرة بارتفاع أسعار البترول كما أنه يلحق الضرر بالدول الصناعية.

ومن جانب آخر يؤدي ارتفاع البترول على الدول الصناعية إلى زيادة الجهود لتحقيق معدلات كفاءة أفضل في استخدام البترول سواء في الأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية تحفيز النشاط الاستكشافي للبحث عن مصادر جديدة والتوسع في الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، أما بالنسبة للدول النامية غير المصدرة للبترول فهي أكثر

[1]- براهمي تركية ، إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التيجاري الجزائري للفترة 2000 – 2015 ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

الدول تضررا من ارتفاع الأسعار وهذا العدم قدرتها مواجهة هذه الطفرة البترولية لأن ارتفاع تكلفة واردات البترول تؤدي لانخفاض نسبة النمو الاقتصادي وانخفاض قدرة هذه الدول على استيراد السلع والخدمات وبالتالي انخفاض قيمة صادراتها، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار البترول يساهم ارتفاع أسعار الفائدة على قروض في الدول النامية غير المصدرة للبترول.

I-1-3: العوامل المؤثرة في أسعار البترول:

I-1-3-1: العوامل المؤثرة عن طلب البترولي:

تعريف الطلب على البترول:

للطلب على البترول عدة مفاهيم نذكر منها:

- عرفت الوكالة الدولية للطاقة (IEA): الطلب البترولي على أنه "يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو البترول المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة ".
- من خلال تعريف (IEA) للطلب البترولي نقول أن استهلاك البترول لا يكون خاما مباشرة بل يخضع لعملية تكرير تنتج عنه منتجات بترولية كالبنزين، وأخرى مستخدمة في صناعة البتروكيماوية ...الخ[1].
- يتحدد الطلب على البترول بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذا المورد ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على البترول نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية[2].
- إن الطلب على البترول هو عبارة ن مقدار الحاجة الإنسانية المنصبة أو المرتكزة نحو الحصول على السلعة البترولية "الخام والمنتجات البترولية" في سعر وزمن ومكان محدد بهدف تلبية الحاجة الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأغراض استهلاكية[3].

[1] عيادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص-ص 47-48.

[2] جليل عبد المنعم، بودربالة بنعمر، آثار الصدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حلة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة مغنية، الجزائر، 2016، ص 08.

[3] زمال وهيبة، اثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)-دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص57.

➢ **العوامل المؤثرة في الطلب على البترول:**

إن الطلب العالمي للبترول يتأثر بعدة عوامل نذكر منها:

✓ **النمو الاقتصادي العالمي:** يرتبط النمو الاقتصادي العالمي ارتباطا وثيقا بالطلب البترولي وهو أحد العوامل المؤثرة فيه والعلاقة بينهما هي علاقة طردية، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك البترولي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص، وهذا كله من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، فإذا عرفت أي دولة من دول العالم نمو اقتصادي أو ترغب في بلوغ نسبة كبيرة في نموها خاصة الدول الصناعية فإن هذا لا يدفعها إلى زيادة استهلاكها من البترول، وبهذا فإن العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الأخر، وفي الوقت الحاضر فإن دول العالم تتنافس فيما بينها للحصول على معدلات نمو جديدة بالخصوص بين كل من دول أسيا، أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية[1].

✓ **التغيرات المناخية:** تأثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للبترول حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة ارتفاع درجة الحرارة في هذه الدول ومن بين هذه التغيرات المناخية إعصار إيفان فقد توقف إنتاج البترول الأمريكي كما حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الإنتاج وذلك في منتصف شهر أيلول 2004.

✓ **المضاربة في الأسواق البترولية:** تعد المضاربة في الأسواق الأوربية عامل رئيسي في عدم استقرار أسعار البترول في أسواق المعاملات الحرة حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد في شراء العقود البترولية الآجلة، وبالتالي ارتفاع سعر البترول في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر، مع العلم أن الارتفاع المسجل في أسعار البترول مع بداية العقد الحالي شجع الكثير من المضاربين على الانتقال من الأسواق المالية إلى أسواق المعاملات البترولية الحرة مما ساهمة في رفع الأسعار إلى مستويات قياسية خلال سنة 2007 والنصف الأول من سنة 2008[2].

[1] عيادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

✓ **سعر البترول:** يعتبر سعر البترول من العوامل الأساسية التي تأثر على الطلب للبترول، وتكون العلاقة بينهما عكسية حيث أنه تاريخيا كل انخفاض في سعر البترول تقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على البترول سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات بترولية مشتقة، كما يوجد اختلاف في قاعدة تحديد سعر البترول من خلال محاولة الدول المنتجة له جعله سلعة إستراتيجية وقاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع ونظرا لتنوع التكاليف في الصناعة البترولية، حيث أنه كلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة يرتفع الحد الأدنى لسعر البترول، حيث تعمل الدول المستهلكة على اعتبار البترول سلعة عادية يتحدد سعرها وفق قانون العرض و الطلب الذي بإمكانها التأثير عليه وذلك من أجل بقاء الأسعار في مستوي منخفض مما يخدم حاجة اقتصادياتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليه[1] .

✓ **متوسط دخل الفرد:** يؤثر مستوى دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع حجم استهلاكه من الطاقة حيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك مع مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في كل من الدول الصناعية[2] .

I-1-3-2: العوامل المؤثرة عن العرض البترولي:

تعريف العرض على البترول:

للعرض على البترول عدة مفاهيم نذكر منها:

- العرض البترولي هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعون – مشترين) وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة[3].
- العرض البترولي هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين[4].
- يتمثل مفهوم عرض البترول في الكميات التي ترغب وتقدر الدولة المنتجة للبترول في تقديمها في السوق البترولية وفق الأسعار السائدة في وقت ومكان معين، وذلك وفق ظروف هذه الدول السياسية والاجتماعية والاقتصادية[5]

[1] جليل عبد المنعم، بودربالة بنعمر، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[2] عيادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[3] عيادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[4] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص63.
[5] جليل عبد المنعم ، بودربالة بنعمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12-13 .

- يقصد بعرض البترول الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة وذلك بغية تلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض البترولي في كل من البترول المنتج كما قد يضاف له جزء من الاحتياطي استعدادا لمواجهة لأي زيادة غير متوقعة في الطلب، كما أن طبيعة البترول تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدود وذلك نظرا للعقبات التالية:

✓ عقبات فنية خاصة بالطاقة القصوى للإنتاج والتخزين والنقل.

✓ عقبات اقتصادية متعلقة بنقص الاستثمارات البترولية في المدى القصير.

✓ محاولة الإبقاء على مستوى العرض البترولي السائد في تلك المرحلة بغية الإبقاء على الاستقرار[1].

✓ **العوامل المؤثرة في العرض على البترول:**

يتأثر العرض البترولي بعدة عوامل مختلفة، فأهم هذه العوامل هي كالآتي:

- **الطلب البترولي:** يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق، وأما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليص في الكميات المعروضة، وما حدث في الآونة الأخيرة والتي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاع غير مسبوق طالبت الدول المستهلكة للبترول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المنتجة بزيادة المعروض البترولي، إلا أن استجابة الدول المنتجة كانت ضعيفة وبزيادة قدرها 300 ألف برميل في اليوم من البترول الثقيل من طرف العربية السعودية، وهذا ما بين من استجابة العرض في الفترة القصيرة لزيادة الطلب تعتمد بالأساس على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة[2].

- **التكلفة الإنتاجية:** عند انخفاض مستوى التكلفة بتزايد حجم الإنتاج أي الكمية المعروضة منه عند مستوى بترولي معين، وحالة ارتفاع التكلفة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى التقليص من الكمية المنتجة وبالتالي حجم العرض البترولي وهذا ند سعر بترولي محدد[3].

- **سعر السلعة البترولية:** إن مقدار ومستوى السعر للسلعة البترولية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض فارتفاع السعر وتزايده عموما حافز مؤثر على زيادة العرض، وعكس ذلك في حالة تناقص

[1] يوب فايزة، اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والمالية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2018، ص 25.

[2] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3] زروقي سعاد، اثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة (1973-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، ص 12.

أو انخفاض السعر فبدوره يؤدي إلى تناقص وانخفاض العرض مع الملاحظة في هذا الشأن التغيري للسعر وما يؤديه بالتالي تغيير الكمية البترولية المنتجة والمعروضة، المدى الزمني وكذلك طبيعة وشكل السوق السائدة في تأثيرها على العرض البترولي نتيجة لتغيير السعر في المدى الزمني القصير وفي حالة ما إذا كانت الطاقة الإنتاجية مستغلة بحدودها القصوى ينعذر زيادة الإنتاج والعرض في المدى الزمني القصير. وهذا الحافز الإيجابي للسعر يكون مؤثرا في المدى الزمني المتوسط والطويل فقط، ولكن في حالة انخفاض السعر فإن ذلك له تأثيره السلبي على خفض كمية العرض في الزمن القصير وكذلك المتوسط والطويل.

أما في حالة طبيعة شكل السوق السائدة، ففي حالة سوق المنافسة الحرة أو السوق الفورية فيتغير العرض تبعا لتغير السعر، أي يتناسب العرض بصورة طردية أو بعلاقة طردية مع السعر، أما في حالة سوق المنافسة الاحتكارية (احتكار القلة) أو الاحتكار فقد لا تكون هذه العلاقة الطردية بين السعر والعرض البترولي فقد يزيد المحتكر من عرضه البترولي حتى عدم حصول زيادة في السعر أو حتى في تخفيض السعر[1].

- **المنافسة بين المنتجين للبترول:** إن السوق البترولي يتكون من عدد المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة بترولية الحصول على أكبر حصة من السوق وعلى أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة أوبك ودول غير أعضاء في المنظمة وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة في السوق البترولي، هذتا من شأنه أن يؤثر على الكميات المعروضة، ولكن مستوى سعر البترول يلعب الدور الكبير في تحديد حصة السوق لكل طرف وبالرجوع إلى سنوات الثمانينات فإن الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك قامت بإغراق السوق البترولي بكميات هائلة من البترول نتيجة عمليات البحث والتنقيب الواسعة التي مكنتها من رفع مستوى إنتاجها وعلى هذت الأساس فإن مستوى الأسعار انخفض وكان المتضرر الوحيد هي الدول الأعضاء في أوبك نتيجة تطبيقها إستراتيجية نظام الحصص الذي قلص من حصتها في السوق، وما كان من هذه الدول خاصة دول الخليج العربي إعلانها بممارسة "حرب الأسعار" إدا استمرت هذه الدول غير الأعضاء في إغراق السوق البترولي، وكانت النتيجة المعروفة هي انخفاض في أسعار البترول إلى مستويات متدنية والتي أثرت على الصناعات البترولية للدول غير الأعضاء، وكذلك دول أوبك، ولكن توصل الطرفان إلى ضرورة التعاون فيما بينهم للحفاظ على مستوى مناسب لأسعار البترول، لأن تكاليف استخراج البترول في بعض الدول (بحر الشمال خاصة) تعتبر مرتفعة مقارنة بدول الخليج.

[1] عيادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 52-53-54.

إضافة إلا ذلك فإن المنافسة يمكن أن نجدها بين دول الأعضاء منظمة أوبك نفسها، وهي بالتقريب قائمة بين دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطي ضخم وهائل من البترول، والتي حاولت بيع أكبر كمية ممكنة من البترول فهي لا تهتم بالأسعار لأنها لا تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية، أما الدول الضعيفة والمتوسطة فهي ترغب في بيع كمياتها بسعر مرتفع وذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية التي تعاني منها وبالتالي يصعب على أوبك في بعض الأحيان فرض حصص الإنتاج لكل دولة عضوه[1].

- **سعر السلعة البديلة**: تلعب أسعار المواد البديلة للبترول دور هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار ووجود المنتجات البديلة ستساهم في التأثير على الطلب البترولي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسار السلع البديلة[2].

[1] عبادة عبد الرؤوف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 52-53-54.
[2] زروقي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

I-2: بعض المتغيرات الاقتصادية للدراسة:

سنتطرق في هذا المبحث بعض المتغيرات الاقتصادية، وتأثير أسعار البترول على هذه المتغيرات وهي كالآتي:

I-2-1: ماهية النمو الاقتصادي:

I-2-1-1: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

❖ **النمو الاقتصادي:**

أخد النمو الاقتصادي جانب كبيرا من الأهمية والتناول على مستوى السياسات الاقتصادية للدول وتوجها وهذا من خلال اعتباره العامل الرئيسي في مجال قياس الأداء التنموي، كما انه يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية.

✓ **مفهوم النمو الاقتصادي:**

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف تختلف حسب اختلاف آراء المفكرين و المحللين وذلك باختلاف أماكنهم وبيئاتهم، يمكن ذكرها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر كما يلي:

- يعرف Dominic Salvatore النمو الاقتصادي على أنه: "توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، حيث أن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعة ورأس المال والتقدم التكنولوجي[1]."
- كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه :"أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع[2]."

[1] موسي آسية، كرزازي نسرين، العلاقة بين تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية من 1974-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية دولية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر،2017، ص12.

[2] بوخشبة هوارية، دلاس شهيناز، اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية دولية، جامعة د.طاهر مولاي، سعيدة، الجزائر،2017، ص 49.

- عرفه عبد الوهاب الأمين وحزبي محمد موسى عريقات (2002) على أنه: "الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي".
- أما Arrow John فعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، وهو بعد بمثابة مجموعة القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج[1].
- يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

❖ أنواع النمو الاقتصادي:

بصفة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي كما يلي:

- **النمو التلقائي (الطبيعي): Spontanous Growth**

– ويقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي، دون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالية[3].

– ويقصد به أيضا ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:(التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود، حدوث تراكم لرأسمال، تكوين السوق.)

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد[4].

- **النمو العابر Transient Growth**

---

[1] يعقوب إبراهيم، النمذجة القياسية لدراسة اثر التضخم على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتيvar للفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد07، ديسمبر 2016، ص 4.

[2] عيادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، الجزائر،2018،ص 21.

[4] ولد عمري عبد الباسط ، إسهام التعليم في نمو الإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980 – 2013

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدر من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك الموارد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتهاء مسبباتها ولا تكون آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

- **النمو المخطط Planned Growth** :

يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد و تجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية[1].

ونقصد بالنمو المخطط هو ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفعالية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الاقتصادي الطبيعي والمخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرب، ويتحول أيضا إلى تنمية اقتصادية[2].

I-2-1-2: اثر سعر البترول على النمو الاقتصادي:

يمكن توضيح العلاقة بين سعر البترول والناتج الداخلي الخام عن طريق أثر جانب العرض الكلاسيكي (Supply-Side Effect)، والذي حسبه فإن أي ارتفاع في أسعار البترول هو دليل على نقص وندرة المدخلات الضرورية للإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج الكامن (Potential Output)، وبالنتيجة يكون هناك ارتفاع في تكلفة الإنتاج يقابله انخفاض في الإنتاجية وتباطؤ نمو الناتج .

[1] ولد عمري عبد الباسط، التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ا محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2016، ص-ص 6-7.
[2] موسي اسية، كرزازي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 13

لقد تناول هذه العلاقة بين أسعار البترول والناتج بكثرة من طرف العديد من الأدبيات التطبيقية، عموما هذه الدراسات توصلت إلى نتيجة أساسية مفادها إن ارتفاع أسعار البترول يخلف أثرا سلبيا على مستوى الناتج، بينما وجد أن هذا الأثر ضعف مع مرور الزمن، وخاصة منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، ومن بين التفسيرات المطروحة نجد ذلك التفسير القائل بأنه بالرغم من أن الاقتصاد العالمي عرف –منذ أواخر التسعينات– صدمتين بتروليتين لا تقلان أهمية وشدة عن أزمة السبعينات، إلا أن نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم حافظت على ثباتها في أغلب البلدان الصناعية الكبرى، حسب Blanchard و Galli 2007، فإن هناك تفسير معقول لهذا الأثر المتناقص، وهو أن آثار صدمات ارتفاع أسعار البترول تكون متشابهة بين الفترات التي تشهد هذا الارتفاع في الأسعار، لكن ما يمكن أن يؤدي إلى اختلاف آثار هذه الصدمات، هو إمكانية تزامنها مع صدمات كثيرة من عدة أنواع، فمثلا تزامنت الصدمات البترولية لسنوات السبعينات مع ارتفاعات كبيرة مع أسعار السلع الأخرى، بينما تزامن ارتفاع أسعار البترول خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة مع نمو عالي للإنتاجية والطلب العالمي على البترول[1].

I–2–2: ماهية التضخم:

خلال القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام بموضوع التضخم كظاهرة اقتصادية، حيث يعتبر التضخم من أخطر المشاكل التي يعاني منها اقتصاديات دول العالم سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، ويعتبر التضخم من بين الظواهر الأكثر شيوعا في الوقت الحالي.

✓ مفهوم التضخم:

للتضخم عدة مفاهيم نذكر منها :

- يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه: "ارتفاع في المستوى العام للأسعار، كما يتصف بالاستمرارية والشمول، والمعروف أن السعر يتحدد في السوق الحرة بقوى العرض والطلب[2].
- يعرف التضخم بأنه: "كل زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، أي أن التضخم يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع

[1] بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 27

[2] زدون جمال، محددات الإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير،2016 ، ص 140.

والخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من هذه السلع والخدمات، وفي هذه الحالة فإن الزيادة في الطلب الكلي (إنفاق المستهلكين وإنفاق الدولة على السلع والخدمات) ستترجم إلى ارتفاع في المستوى العام الأسعار[1].

- التضخم هو: "ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب[2]".

كما يمكن تعريف التضخم على أنه: "الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار ولا يعد ارتفاع الأسعار الاسمية لبعض السلع أو خلال فترة مؤقتة (عرضية) تضخما، حيث يجب أن يكون الارتفاع هو لمجمل الأسعار وبشكل دائم ومتواصل وغير عرضي[3] ".

✓ **أنواع التضخم:**

للتضخم عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

- **التضخم المكبوث أو الحبيس: Repressed or Trapped Inflation**

التضخم المكبوث يعني التضخم المؤجل بإجراءات حكومية أي أن هناك زيادة في الأسعار من الممكن وقوعها لو غابت مجموعة من الإجراءات مثل: الرقابة الحكومية والتقنين الرسمي بواسطة استخدام البطاقات التموينية وسياسة دعم لأسعار بعض السلع والخدمات الأساسية.

وغالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزيا، أي أن الأسعار لا ترتفع فيه نتيجة السياسات والقيود الحكومية ويطلق عليه التضخم المقيد، ومن الجدير بالذكر أن معظم اقتصاديات أوروبا الغربية قد عانت من هذا النوع أثناء الحرب العالمية الثانية ولجأت كذلك إلى استخدام نظام البطاقات التنموية، كما تلجأ إليه الآن الكثير من البلدان النامية بفرضيات سياسات سعرية لمكافحة الاتجاهات التضخمية.

[1] سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنضر والتوزيع، عمان، الأردن،2014، ص 12.
[2] لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 72.
[3] بن نافلة نصيرة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (2014-1970)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،العدد 07،ديسمبر 2016، ص 40.

إن التضخم المكبوث يكون نتيجة لسياسة تهدف إلى منع الظروف القائمة لتضخم ظاهر من التعبير عن نفسها وإن هذا التضخم يظهر بشكل سريع بزوال تلك السياسة نتيجة لتلك الظروف والإختلالات الموجود في الاقتصاد المعني[1].

- **التضخم الجامع أو المفرط: Hyper Or Excessive Inflation**

يعد من أشد أنواع التضخم إضرارا بالاقتصاد الوطني بالنظر إلى الآثار التي يخلفها فهو نتيجة حتمية لارتفاعات شديدة ومستمرة في الأسعار يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها، وينجم عنه انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية مثلما حدث في ألمانيا عامي 1921 و1923 وكما حدث في هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية.

وهذه الحالات اقترنت بالحروب و الهزائم و الثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكمثال قريب ما حدث في العراق منذ فترة التسعينيات ودول يوغسلافيا السابقة في التسعينات[2].

- **التضخم الظاهر أو الصريح: Apparent Or Explicit Inflation**

يتسم التضخم الظاهر بارتفاع الأسعار بدون أي تدخل حكومي استجابة لفائض الطلب أو غيرها من الأسباب ويكون هذا الارتفاع ارتفاعا كبيرا في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع في الدخول النقدية و ذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، وتبعا لذلك تتجلى مواقف السلطات السلبية مما يؤدي الى تفشي هذه الظواهر التضخمية وتتدافع بصورة متسارعة في تضخمها و تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة، وتتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين[3].

- **التضخم الزاحف Creeping Inflation:**

[1] سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص-ص 26-27.
[2] دبات أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[3] سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره ص-ص 27-28.

يحدث التضخم الزاحف عندنا تزداد القوة الشرائية باستمرار بنسبة أكبر نسبة عرض السلع وعوامل الإنتاج، ويعد هذا النوع من التضخم من أدنى أنواع التضخم، إذ تبدأ الزيادة في الأسعار بصورة بطيئة وتدريجية ويكون فيها مستوى الإنفاق النقدي معتدلا وتكون زيادات الأسعار بنسبة تتراوح ما بين (2-3%) وتظهر في البلدان التي تمر بمرحلة نمو حقيقي ولا يترتب عليه سعي الأفراد للتخلص من النقود وقد ظهر هذا النوع من التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين في أثناء الرواج الاقتصادي وكان السبب يرجع إلى الارتفاع في الأجور[1].

I-2-2-2: اثر سعر البترول على التضخم:

علاقة سعر البترول بالتضخم فنجد أن ارتفاع سعر البترول يمثل صدمة تضخمية (Inflationary Shock)، والتي يمكن أن ترفق بآثار الدور الثاني (second roundeffects) من خلال حلقة الأسعار-أجور(The Price-Wage Loop). فارتفاع أسعار البترول من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مؤشرات ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك (CIP)، وهذا يتوقف -طبعا- على مدى أهمية المنتجات البترولية ضمن سلة الاستهلاك (Consumption Basket). وبالإضافة إلى هذا الأثر المباشر يوجد ما يسمى بآثار الدور الثاني، فيسبب انخفاض القدرة الشرائية، الناتج عن ارتفاع أسعار الاستهلاك، قد يطالب العمال برفع الأجور، مما يؤدي إلى حلقات الأسعار – الأجور. أما المؤسسات فإنها بدوها تحول ارتفاع تكاليف الإنتاج الناتج عن ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع أسعار السلع، وهو ما يؤدي إلى تغذية حلقة الأسعار-الأجور، إذ أنه يولد مراجعات تصاعدية للتضخم المتوقع.

لقد تمت دراسة ردة فعل أسعار الاستهلاك والتضخم تجاه تقلبات أسعار البترول من طرف عدة باحثين على غرار:Hooker (1999،2002)، Barsky وKilian (2002،2004) أوLe Blanc وChinn (2004) بينما توصلBarsky وKilian (2004) إلى نتيجة مفادها أن ارتفاعات أسعار البترول تولد معدلات تضخم عالية، نجد أن Leblanc وChinn (2004) قد وجدا أن تأثير أسعار البترول على التضخم هو فقط تأثير متوسط ومعتدل (MODERATE) وليس قويا[2].

[1] سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره ص-ص 28-29.

[2] بن سبع حمزة، اثر صدمات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية var للفترة (1970-2010)، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص-ص 27-28.

I–2–3: ماهية البطالة:

I–2–3–1: مفهوم البطالة وأنواعها:

❖ **مفهوم البطالة:**

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحد من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، وقد شغلت البطالة حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على المستوى الاقتصاد الكلي.

- **تعريف البطالــة:**

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، للبطالة عدة تعاريف نذكرها منها:

– الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معنية عند مستويات الأجور السائد، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المطلوبة والمعروضة عند مستوى معين من الأجور[1].

– التعريف الشاسع التي أوصت به منظمة العمل الدولية والذي ينص على أن: "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده[2]".

– تعرف البطالة أيضا على أنها: "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي".

[1] إسلام عبد الله علي حسين، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، السودان،2016،ص 15.

[2] قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر، مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 184.

- كما تعرف على أنها: "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل و قادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه".[1]

نلاحظ من خلال التعاريف أن مجملها تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، وعلى العموم يمكن إعطاء تعريف شامل و مختصر للبطالة كما يلي:

"البطالة هي توقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه و راغب فيه وباحث عنه".

❖ أنواع البطالة:

للبطالة عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

- **البطالة الدورية: Cyclical Unemployment**

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة.

قد يتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب[2].

- **البطالة الاحتكاكية : Frictional Unemployment**

هي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن العمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم، وهذا النوع من البطالة يحدث عادة نتيجة

[1] سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2010 ص 03.
[2] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص

للتحسينات التكنولوجية في وسائل الإنتاج أو التغيرات في الطلب على الطراز الحديث وهذا يدعوا أحيانا إلى تغيير وظيفة العامل أو إعادة تدريبه، وتعبر عن الفاصل الزمني بين التوقف عن العمل ومباشرة عمل جديد، أي أن العامل عندما يغير وظيفته فإن يبقى بدون عمل مدة معينة قبل أن ينتقل إلى وظيفة أخرى، فالبطالة الاحتكاكية تنشأ من تغيير العامل لوظيفته ولكن طالما أن المؤسسات تقدم عروض عمل فإنه من المحتمل ظهور فرص عمل جديدة في الزمن القصير[1].

- **البطالة الهيكلية: Structural Unemployment**

تعرف بأنها ذلك النوع من البطالة الذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانيا من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة، والباحثين عن العمل، وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول نظم تكنولوجية حديثة، أو إنتاج سلع جديدة، أو تغير في هيكل الطلب على المنتجات كنتيجة للتغير الدائم في العادات الاستهلاكية.

وتعرف البطالة الهيكلية كذلك بأنها: البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة، وهيكل الطلب عليها.

وتقترب البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطور وسائل الإنتاج وتقدمها، الأمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوى العاملة، بيد أن الفصل بين الأمرين هو أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة، نتيجة لاشتغال الأفراد في البحث عن وظيفة جديدة، في حين أن البطالة الهيكلية تكون أطول نسبيا بسبب أن هناك شريحة من الموظفين لم تعد إمكاناتهم ومؤهلاتهم مناسبة للعمل، بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل، مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد[2].

- **البطالة المقنعة:Disguised Unemployment**

[1] عكادي رضوان، ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الأسباب وسبل معالجتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2017، ص 26.

[2] محمد مازن محمد الاسطل،العوام المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، 2014، ص ص 25-26 .

تعرف البطالة المقنعة على أنها: "حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجورا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج، فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون التأثير من الكمية المنتجة ".

تسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة، حيث تختلف في طبيعتها عن الأنواع الأخرى السابقة الذكر، والتي هي ظاهرية في جميعها، في حين البطالة المقنعة هي غير ظاهرة كون أن العامل لايكون عاطلا عن العمل، ويعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهريا، وليست واضحة وصريحة مثل الأنواع الأخرى من البطالة.

ينتشر وجود البطالة المقنعة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد فقط.[1]

I-2-3-2: اثر سعر البترول على البطالة:

إن ارتفاع أسعار البترول يمكن أن يكون له أثرا سلبيا على الاستهلاك، الاستثمار والبطالة. فالاستهلاك يتأثر من خلال علاقته الطردية مع الدخل المتاح (Disposable Income)، أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع، وكذا من خلال ارتفاع حجم المخاطرة وعدم التأكد (Uncertainty) التي تؤدي إلى تأجيل قرارات الاستثمار.

إن حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار البترول (long-lasting) قد يكون سببا في تغيير الهيكل الإنتاجي ويؤدي بذلك إلى آثار عميقة على البطالة، ففي الواقع نجد أن ارتفاع أسعار البترول يخفض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام البترول (Oïl-intensive)، وهو ما يمكن أن يحث المؤسسات على اتخاذ وتبني طرق إنتاج جديدة أقل استخداما وأقل كثافة (Less intensive) للمدخلات البترولية. هذا التغيير في هيكل الإنتاج ينجز عنه إعادة توزيع (Reallocations)لعنصري العمل ورأس المال بين مختلف القطاعات، ما من شأنه أن يكون له تأثير على البطالة في المدى الطويل.

[1] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

في ذات السياق قام كل من Caruth، Hooker وOswald (1998) بدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على سوق العمل، بينما قام كل من،Davis وHaltiwanger (2001) بتحليل أثر ديناميكيات أسعار البترول على المعدل الطبيعي للبطالة (Natural Rate Of Unemployment) في حين أشار Bjornland (2008) إلى أن الأسعار المرتفعة للبترول الخام من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع ربحية قطاع الطاقة في الاقتصاديات المصدرة للسلعة البترولية، وهو الأمر الذي يساهم في توفير فرصا أكثر للاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية، ويؤدي بذلك لارتفاع حجم الطلب على العمل ورأس المال.

إن آثار حركات أسعار البترول على سوق العمل يمكن أن تختلف باختلاف الآفاق الزمنية المدروسة. حيث بين Keane وPrasad (1996)أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى تخفيض حجم العمالة في المدى القصير بينما يؤدي إلى زيادتها في المدى الطويل، هذه العلاقة المعكوسة في المدى الطويل يمكن إرجاعها إلى علاقات التكامل (Complementarities) والإحلال (Substitutablities) بين مختلف فئات سوق العمل[1].

[1] - بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 28-29.

خاتمة الفصل الأول:

لقد دارت حيثيات الفصل الأول حول الإطار النظري للدراسة من خلال تقديم الشواهد التاريخية ومختلف المفاهيم عن البترول، كذلك مفاهيم لأسعار البترول ومراحل تسعيره وتطرقنا إلى آثار ارتفاع أسعار البترول سواء على الدول المصدرة والمستوردة له وكذلك العوامل المحددة لأسعار البترول باعتبارها متغير يتحدد بالعرض والطلب وهذا في المبحث الأول.

أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى بعض المتغيرات الاقتصادية وهي: النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة وذلك من خلال تقديم مفاهيم عن هذه المتغيرات وأنواعها وكذلك دراسة أثر أسعار البترول على هذه المتغيرات.

وفي الأخير نستخلص أن البترول مادة أساسية جد مهمة في عالم الاقتصاد، حيث أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية لما له من الدور الكبير الذي لا يمكن تجاهله باعتباره أهم سلعة عالمية، وله مساهمة كبيرة في رفع عائدات الدول المصدرة للبترول في حالة ارتفاعه والعكس صحيح في حالة الانخفاض يؤثر على الدول التي تعتمد عليه كمصدر دخل كالدول الريعية.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة وتحليل نتائجها

تمهيد:

بعدما ارتأينا من خلال الإطار النظري للدراسة والتي تحتوي على مختلف المفاهيم العامة حول المتغيرات الأساسية لموضوع الدراسة، تطرقنا إلى أبجدية الدراسة من خلال عرض مجموعة من الدراسات السابقة سواء كانت تحليلية أو قياسية والتي تبين حقيقة العلاقة التي تربط بين تغيرات أسعار البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وهذا من أجل تحديد موقع بحثنا مقارنة بالدراسات السابقة ومن خلال ما توصلنا إليه من الدراسات، فمن خلال الدراسات التي قمنا بتحليلها في المحور الأول والتي هي عبارة عن مذكرات ورسائل جامعية، مجلات علمية منشورة باللغة العربية، أما في المحور الثاني فخصصناه إلى تحليل نتائج الدراسات السابقة.

II-1:أهم الدراسات السابقة:

✓ دراسة لخديمي عبد الحميد (2011) بعنوان آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، حيث قام الباحث بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: ما هي آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي الجزائري؟ مقسما إشكاليته إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- الاقتصاديات النفطية هي تلك الاقتصاديات التي تحصل مجمل إيراداتها من عوائد الصناعة النفطية.
- يعتبر الطلب والعرض البترولي من المحددات الأساسية والمؤثرة في أسعار النفط .
- الاستقرار النقدي يعني استقرار التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة في الأجل الطويل.
- إن الأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي هو أثر إيجابي.
- إن اختبارات التكامن المتزامن والعلاقة السببية هي النماذج المثلى لدراسة العلاقة بين الاستقرار النقدي وسعر النفط.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاثة فصول حيث تناول في الفصل الأول الاقتصاديات والأزمات النفطية والعوامل المحددة للأسعار البترولية وذلك بتناول مفاهيم ونظريات الاقتصاديات النفطية بالإضافة إلى الشواهد التاريخية لتطور أسعار النفط كما ربط أسعار النفط بالنظام النقدي الدولي، هذا من خلال المطلب الأول والثاني، أما المطلب الثالث فخصصه بتاريخ الصناعة النفطية في الجزائر وتطوراتها موضحا كذلك تفنين قطاع النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية مع إبراز التجربة النرويجية والمرض الهولندي (العلة الهولندية) والاقتصاد النفطي، أما المبحث الثاني فتناول العوامل المحددة الأسعار في السوق البترولية كالعرض والطلب على البترول والاحتياطات النفطية العالمية إضافة إلى دور التنظيمات الدولية للطاقة في السوق النفطية (منظمة الأوبك، الوكالة الدولية للطاقة)، كما أبرز نماذج للتنبؤ بالطلب على النفط، وأخيرا المبحث الثالث الذي تناول فيه الأسواق النفطية وأزماتها وتأثيرها بالأسواق المالية موضحا خصائص وتحديات الأسواق النفطية الكبرى وآثارها على أسعار النفط.

أما الفصل الثاني المفاهيم الأساسية للاستقرار النقدي وذلك يتناول مفاهيم ونظريات التضخم وسعر الفائدة هذا من خلال المطلب الأول والثاني فيما يخص المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناول تحليل نظري

للاستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف) حيث تطرق الباحث لمفاهيم حول سعر الصرف ونظرياته هذا من خلال المطلب الأول والثاني، أما المطلب الثالث فخصصه لسوق الصرف، وفي الأخير تضمن المبحث الثالث دراسة تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر حيث عالج في المطلب الأول مظاهر التضخم وإجراءات استهدافه في الجزائر، أما بالنسبة للمطلب الثاني تطور هيكل سعر الفائدة في الجزائر ونظام سوق الصرف في الجزائر فيما يخص المطلب الثالث.

وأخيرا في الفصل الثالث الذي حاول الباحث تقديم نموذج قياسي لآثار تغير أسعار النفط على الاستقرار النفطي في الجزائر بعد القيام بدراسة تحليلية وصفية لتطور أهم متغيرات الدراسة بحيث كمبحث أول قدم الباحث أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع سواء الخاصة بالدول النامية أو بالدول المصدرة أو المستوردة للنفط هذا من جهة، ومن جهة أخرى دراسات متعلقة بالدول المتقدمة سواء المنتجة أو المستهلكة للنفط، وأخيرا دراسات إقليمية وعالمية وذلك لإبراز وتوضيح أهم المتغيرات المستعملة في دراسته سواء وفق الخصوصيات الاقتصادية المتشابهة للاقتصاد الجزائري أو من خلال توضيح تجارب بعض الدول المتقدمة المصدرة للنفط، أما المبحث الثاني دراسة تحليلية لتغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر باعتبارها دولة نفطية يتأثر اقتصادها أو بالأحرى مؤشراتها الاقتصادية والنفطية بتقلبات أسعار هذه المادة، حيث توصل إلى أن الصدمات النفطية على المتغيرات الاستقرار النقدي إلى اتجاهين: الأول اتجاه السياسة النقدية في أثر سعر النفط على ارتفاع احتياطي الصرف والكتلة النقدية وبتتبعها لمختلف هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية لحالة الجزائر تبين أن هناك علاقة غير مباشرة بين تطورات أسعار النفط وأثرها على التضخم وسعر الصرف وسعر إعادة الخصم، أما في المبحث الثالث فقد خصصه إلى دراسة قياسية من خلال محاولة تكوين نموذج قياسي لدراسة عنوان الإشكالية.

باستخدام نموذج التكامل المتزامن لأنجل غرانجر لدراسة العلاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة في المدى القصير، إضافة إلى دراسة العلاقة السببية (سببية غرانجر لدراسة اتجاه العلاقة) إضافة إلى استخدام دوال الاستجابة الدفعية، وحصلت الدراسة القياسية إلى نتيجة مفادها وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف. وذلك كما يلي:

- وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار (CPI) وسعر النفط (pp).

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف (TC) وسعر النفط (PP).
- وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم (DR) وسعر النفط (PP).
- ووجود علاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

أما فيما يخص اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الاستقرار النقدي (مستوى العام للأسعار، سعر إعادة الخصم وسعر الصرف) وسعر النفط تحصل الباحث على وجود سببية في اتجاه واحد من سعر النفط اتجاه سعر الصرف، وعدم وجود علاقة بين DPP وDCPI وكذلك بين DPP و DDR[1].

✓ دراسة بن سبع حمزة (2012) بعنوان أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR" للفترة 1970-2010 حيث قام الباحث بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: بالاعتماد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي "VAR"، ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على كل من الإنفاق الحكومي، عرض النقد، البطالة والتضخم في الجزائر؟ مقسما إشكاليته إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- لطالما تميزت أسعار النفط باللااستقرار وحدة التقلب، وهو ما كان له عظيم الأثر على مختلف الاقتصاديات العالمية.

- يرتبط السلوك الاقتصادي الكلي في الجزائر ارتباطا وثيقا بتغيرات وتقلبات الأسعار العالمية للنفط، حيث تنعكس حركات أسعار النفط مباشرة على سلوك مختلف العلاقات السائدة بين نظام المتغيرات المدروسة، من خلال محاكاة الهيكل الديناميكي للنموذج "VAR" المعبر عن هذه المتغيرات.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاثة فصول حيث تناول في الفصل الأول تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وآثارها الاقتصادية الكلية وذلك باستعراض مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط من بداية عقد خمسينات القرن العشرين حتى إلى العشر سنوات الأولى للألفية الثالثة مع التركيز على أهم الأحداث في كل عقد من الزمن في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناول الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط وقدم الباحث أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع سواء الخاصة

[1] لخديمي عبد الحميد، أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية-دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة تلمسان، الجزائر،2011.

بالدول المستوردة للنفط والدول المصدرة للنفط وتناول كذلك أثر سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية أي أثر سعر النفط على كل من الناتج الداخلي الخام، المستوى العام والتضخم وكذلك على الشغل والبطالة، وأخيرا المبحث الثالث فتناول فيه الباحث بتحليل علاقة تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية.

أما الفصل الثاني تطرق الباحث إلى مبادئ وأساسيات النمذجة باستخدام أشعة الانحدار الذاتي "VAR" فتناول في المبحث الأول السلاسل الزمنية العشوائية واختبارات اللااستقرارية (السلاسل الزمنية العشوائية المستقرة وغير المستقرة، اختبارات اللااستقرارية)، أما فيما يخص المبحث الثاني فتطرق إلى مفاهيم نماذج أشعة الانحدار الذاتي "VAR" من خلال تقديم نموذج "VAR" وتقديره واستخدامات هذا النموذج، وأخيرا في المبحث الثالث تطرق إلى نماذج تصحيح الخطأ الشعاعية "VECM" موضحا التكامل المتزامن وآلية تصحيح الخطأ وكذلك التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ بعملية التقدير والاختبار بمقاربة ENGLE وgranger وأيضا مقاربة johansen.

وأخيرا في الفصل الثالث الذي حاول الباحث تقديم نموذج قياسي لأثر سعر النفط على مختلف المتغيرات بعد القيام بدراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة بحيث كمبحث أول قام الباحث بتقديم دراسة وصفية تحليلية وبيانية للبيانات من خلال تعريف المتغيرات المدروسة وقام أيضا بتحليل وصفي للمتغيرات بالاعتماد على مختلف الأدوات الإحصائية وكذلك دراسة الاستقرارية وتحديد درجة تكامل المتغيرات (كتحليل الاستقرارية للسلسلة "LP"، "LDEP" ... وغيرها) من جهة وتحليل التكامل المتزامن للمتغيرات (الاستنباط البياني واختبارات التكامل المتزامن لجوها نسن) من جهة أخرى. أما فيما يخص المبحث الثاني فتناول تحديد النموذج من خلال بناء نموذج "VAR" وتحديد درجة التأخر وتقدير النموذج وكذلك قام بنمذجة النظام على شكل نموذج "VEC" وأخيرا المبحث الثالث فخصصه لتحليل ديناميكية النموذج المقدر حيث توصل إلى أن نتائج التحليل الاقتصادي القياسي وجود درجة عالية من التشابك والتداخل بين المتغيرات المدروسة، كما كشفت عن التأثير الكبير الذي تمارسه صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية المعنية، إذ أن اختبارات السببية (حسب مفهوم غرانجر) أظهر أن متغيرة سعر النفط تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية بهذه المتغيرات (مما يعني أن تغيرات أسعار النفط تسبق التغيرات التي تحدث في هذه المتغيرات). كما أن نتائج محاكاة الصدمات وتحليل دوال الاستجابة الدفعية بينت أن كل من هذه التغيرات تستجيب استجابة معنوية -إحصائيا- لصدمات أسعار النفط.

إضافة إلى ذلك توصل الباحث إلا أن نتائج تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ كشفت هي الأخرى عن مساهمة معتبرة لصدمات أسعار النفط في تفسير التغيرات والتقلبات الظرفية على المديين القصير والبعيد، التي تحدث في كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد، معدلات البطالة والتضخم.

وفي الأخير توصل الباحث إلى أن طبيعة الاقتصاد الجزائري وتبعيته وارتباطه الوثيق بقطاع النفط، وتأثر السلوك الاقتصادي الكلي في الجزائر وعلاقته الوثيقة بتطورات وتقلبات الأسعار العالمية للنفط[1].

✓ دراسة قويدري قوشيح بوجمعة (2009) بعنوان انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حيث قام الباحث بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: ما هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ؟ مقسما إشكاليته إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- تعتبر صناعة البترول صناعة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، تختلف تكاليفها وأنواع منتوجاتها حسب المناطق الجغرافية ونوعية البترول المستخرج، تتواجد أساسا في منطقة الشرق الأوسط.

- إن الموقع الجغرافي والجيوسياسي للجزائر الذي جعل منها أحسن البلدان من الناحية الجغرافية وقربا من المناطق الأكثر استهلاكا في العالم، سنمكنها من جلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين في مجال البحث والإنتاج، كما أن قدراتها الكبيرة في إنتاج البترول تسمح لها بزيادة الإنتاج متى قررت ذلك ومتى سمحت السوق بذلك.

- يتحدد سعر البترول نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق البترولية العالمية.

- تعتبر منظمة الأوبك المدافع الرئيسي والأساسي عن حقوق ومتطلبات الدول المنتجة للبترول ولها دور أساسي في تحديد أسعاره من خلال التحكم في العرض البترولي.

- يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات، ولذلك فتقلبات أسعار البترول تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية.

- الفوائض المالية في الجزائر هي نتيجة لارتفاع مداخيل الصادرات البترولية موازات مع عدم قدرت الاقتصاد على استيعاب هذه الأموال.

[1] بن سبع حمزة، اثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة و التضخم)، في الجزائر –دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية var للفترة (1970-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاثة فصول حيث تناول في الفصل الأول الأبعاد الفنية والاقتصادية لصناعة البترول، ففي المبحث الأول تطرق إلى الأبعاد الفنية لصناعة البترول ومن خلال المطلب الأول قدم مفاهيم ونظريات البترول بالإضافة إلى الشواهد التاريخية لنشأة البترول، أما في المطلب الثاني فقد تحدث عن طرق استكشاف البترول ومراحل صناعته، وأخيرا في المطلب الثالث تطرق الباحث إلى كل من الخصائص العامة للبترول (أشكال، مميزات، مقاييس الوحدة البترولية). أما فيما يخص المبحث الثاني تناول الأبعاد الاقتصادية لصناعة البترول، فقد تحدث عن البترول في العالم كل من الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك البترولي والتقييم الاقتصادي للثروة البترولية وهذا من خلال المطلب الأول والثاني، وأخيرا في المطلب الثالث خصصه الباحث لأهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث (على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والعسكري)، وأخيرا المبحث الثالث الذي تناول فيه تطور الصناعة البترولية في الجزائر وذلك من خلال تقديم مفاهيم عامة عن قطاع البترول في الجزائر.

أما في الفصل الثاني تطورات أسعار البترول والعوامل المحددة لها حيث تناول في المطلب الأول عموميات حول السوق البترولية، أما فيما يخص المطلب الثاني والثالث تطرق الباحث إلى أسعار البترول وأساليب تسعيره في السوق البترولي كما ربط أسعار البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية (كالتضخم، سعر الصرف...) وهذا من خلال المبحث الأول، أما في المبحث الثاني تطرق إلى محددات أسعار البترول من خلال العرض والطلب وكذلك العوامل المحددة للسعر الموضوعي للبترول. وأخيرا في المبحث الثالث فخصصه الباحث للتطور التاريخي لأسعار البترول مقسما إياه إلى الفترات التالية: من 1970 إلى 1985 (الأزمة الأولى والثانية) في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني من 1986 إلى 1999 (الأزمة البترولية المعاكسة، الأزمة الخليجية والآسيوية)، وأخيرا المطلب الثالث من 2000 إلى 2007.

وأخيرا الفصل الثالث الذي حاول الباحث تقديم نموذج تحليلي لأثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة لدراسة عنوان الإشكالية.

حيث توصل الباحث من خلال قيامه بالتحليل الاقتصادي والقياسي لأثر تطور سعر البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي، الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، توصل إلى أن هناك ارتباط قوي بين سعر البترول والميزان التجاري، كما لاحظ أن هناك ارتباط كلي بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي وسعر

البترول وهو نفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة من خلال التغير في الجباية البترولية، وبالتالي فإن التوازنات الاقتصادية تعاني من الربط الشديد لأسعار المحروقات، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة التغيرات في السوق البترولية[1].

✓ دراسة جلطي صورية (2018) بعنوان أثر تقلبات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1990 إلى 2016–، حيث قامت الباحثة بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (الناتج الداخلي الخام، البطالة، التضخم، سعر الصرف) ؟ مقسمة إشكاليتها إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- تتمثل محددات أسعار النفط في العرض والطلب.
- يعتبر كل من الناتج الداخلي الخام، البطالة، التضخم وسعر الصرف (المتغيرات المختارة في الدراسة) من بين أهم المتغيرات التي يمكن أن يؤثر عليها سعر النفط.
- هناك علاقة طردية بين سعر النفط والناتج الداخلي الخام، وعلاقة عكسية بينه والبطالة والتضخم وسعر الصرف.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قامت الباحثة بتقسيم دراستها إلى ثلاثة فصول حيث تناولت في الفصل الأول الإطار النظري لأسعار وأسواق النفط وذلك يتناول مفاهيم ومحددات السعر البترولي حيث تشمل المحددات كل من العرض والطلب البترولي وهذا من خلال المطلب الأول والثاني الخاص بالمبحث الأول، أما في المطلب الثالث فخصصته بطرق ومراحل تسعير البترول (في ظل الاحتكار المطلق، في ظل الاحتكار التام، في ظل المنافسة الحرة)، أما المبحث الثاني فتناولت الأسواق العالمية للنفط من خلال تقديم مفهوم عن السوق النفطية والفاعلون فيه وتطرقت أيضا إلى أنواع ومميزات السوق النفطية وهذا من خلال المطلب الأول والثاني، أما المطلب الثالث فتطرقت إلى آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة وسوق النفط، وأخيرا المبحث الثالث الذي تناولت فيه الصدمات النفطية فتطرقت في المطلب الأول إلى مفاهيم الصدمات النفطية وخصائصه، أما المطلب الثاني فتناولت أهم الصدمات النفطية وأسباب انخفاض أسعار النفط، وأخيرا المطلب الثالث فخصصه للتوقعات المستقبلية لعرض النفط والطلب عليه عالميا.

[1] قويدري قويشح بوجمعة، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،الجزائر،2009

أما الفصل الثاني فتناولت فيه انعكاسات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فبالنسبة للمبحث الأول تطرقت إلى المتغيرين التضخم والبطالة وتقديم مفاهيم وأنواع كل منهما وهذا من خلال المطلب الأول والثاني، أما المطلب الثالث فخصصته إلى دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، أما المبحث الثاني فتناولت فيه أساسيات النمو الاقتصادي من خلال تقديم مفاهيم عن النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه وهذا من خلال كل من المطلب الأول والثاني والثالث، أما بالنسبة للمبحث الثالث فتطرقت إلى سعر الصرف من خلال تقديم مفاهيم ووظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه هذا من خلال المطلب الأول والثاني، أما المطلب الثالث تطرقت إلى أنظمة الصرف قبل انهيار بروتن وودز والأنظمة الحالية بعد انهيار بروتن وودز، وأخيرا المبحث الرابع خصصته لأثر سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، الناتج الداخلي الخام، التضخم، البطالة).

وأخيرا في الفصل الثالث الذي حاولت الباحثة تقديم نموذج قياسي لأثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، بعد القيام بدراسة واقع القطاع النفطي في الجزائر كمبحث أول فقدمت الباحثة الشواهد التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر في المطلب الأول، أما المطلب الثاني تحدثت عن واقع الاقتصاد الجزائري ، وأخيرا المطلب الثالث فخصصته للبترول الجزائري وأهميته في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فتناولت المفاهيم حول السلاسل الزمنية في المطلب الأول تطرقت إلى دراسة إستقرارية المتغيرات، أما المطلب الثاني دراسة السببية بين المتغيرات وأخيرا المطلب الثالث فخصصته للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. أما في المبحث الثالث والأخير فقد خصصته إلى دراسة قياسية من خلال محاولة تكوين نموذج قياسي لدراسة عنوان الإشكالية.

إن الارتفاع في أسعار النفط يكون له أثار ايجابي على الاقتصاد الجزائري والعكس صحيح في حالة الانخفاض، فالجزائر عرفت خلال الفترات 2000 و2014 بحبوحة مالية إلا أنها لم تستغل تلك الفوائض المالية في إنشاء مشاريع تعود عليها بعوائد مالية وفي حالة انخفاض أسعار النفط ما بعد 2014 كان له أثر بارز على الاقتصاد الوطني مما أثر سلبا على الناتج الداخلي الخام وكان له أثر على باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

من خلال نتائج اختبار الأثر والقيمة العظمى تبين ها أنه لا يوجد تكامل مشترك ومتزامن بين المتغيرات ومنه عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، عند إجراء اختبار جذور الوحدوية وجدت جميع المتغيرات

مستقرة في الفرق الأول، بعدها اتبعت الباحثة طريقة VECM ولكنه لم توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبعدها قامت بتقدير العلاقة ما بين المتغيرات بطريقة شعاع الانحدار الذاتي VAR، وفي الأخير اتضح أنه:

- وجود علاقة طردية بين سعر النفط والناتج الداخلي الخام.
- وجود علاقة عكسية بين سعر النفط والبطالة.
- وجود علاقة عكسية بين سعر النفط والتضخم.
- وجود علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر الصرف[1].

✓ دراسة السعيد رويجع (2013) بعنوان التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009، حيث قام الباحث بمعالجة الإشكالية المتمثلة من الفرضيات كما يلي:

- توجد علاقة بين سعر البترول والعوامل الجيوسياسية تجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار في الأسواق البترولية العالمية.

- توجد علاقة بين البترول والدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع غير المسبوق في أسعاره، والتي تمكن الجزائر وغيرها من الدول النفطية من تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واقتصاديات الدول المتقدمة، فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل: الناتج المحلي، الميزان التجاري، الميزانية العامة التي هي موضع الدراسة.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قام الباحث بتقسيم دراسته إلى فصلين حيث تناول في الفصل الأول أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها ففي المبحث الأول تطرق إلى ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه، ومن خلال المطلب الأول قدم الباحث مفاهيم حول السعر البترولي وأنواعه، حيث تناول العوامل المحددة والمؤثرة على أسعار البترول مع ذكر طرق ومراحل تسعيره وهذا من خلال المطلب الثاني والثالث، أما المبحث الثاني قدم الباحث بعض الدراسات السابقة حول الموضوع وفي الأخير قام بمقارنة هذه الدراسات.

[1] جلطي صورية، اثر تقلبات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2016)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد كمي، جامعة مصطفى اسطمبولي،معسكر، الجزائر، 2018.

وأخيرا الفصل الثاني الذي حاول الباحث تقديم نموذج تحليلي لأثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، حيث اعتمد على المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي حيث توصل إلى أن الجزائر لا يزال يعتمد على المحروقات كقطاع وحيد في توفير الأموال الخاصة، وفي حالة الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط شهدت بحبوحة مالية مما أدى إلى ارتفاع كل من النمو الاقتصادي واحتياطات الصرف، توصل إلى أن استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقراريات الدول المتقدمة. ويتضح على أنه:

- استقرار اقتصاد الجزائر مرهون باستقرار أسعار النفط.
- وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي.
- وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والصرف[1].

✓ دراسة بورحلي خالد، بوروشة كريم (2017)، بعنوان تأثير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1970-2014)-، حيث قام الباحثين بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: ما مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر ؟ مقسمين الإشكالية إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- لا تؤثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- تؤثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر.
- لا تأثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة في الجزائر.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قام الباحثان بتقسيم الدراسة إلى محورين حيث تناولا في المحور الأول محددات وتطورات أسعار النفط من 1970 إلى 2014 وهذا من خلال تقديم مفاهيم حول سعر النفط وأنواعه (كالأسعار المعلنة، الأسعار المتحققة...)، وتطرقا أيضا إلى محددات أسعار النفط والتي تتمثل في مجموعة من العوامل منها العوامل الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية، وأخيرا تناولا تطور أسعار النفط في ظل الأزمات النفطية إبتداءا من الأزمة النفطية لسنة 1973 وأزمة 1979 مرورا بكل الأزمات إلى غاية أزمة 2004 بالإضافة إلى أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

[1] سعيد رويجع، تطور التاريخي لأسعار البترول 1970-2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير و اقتصاد بترولي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

وأخيرا المحور الثاني الذي حاولا الباحثين تقديم نموذج قياسي لأثر تغير سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة 1970 إلى غاية 2014 لدراسة عنوان الإشكالية.

باستخدام اختبار PP توصلا إلى أن كافة المتغيرات المدروسة (أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة) غير مستقرة عند المستوى بل استقرت بعد أخذ الفرق الأول، واستخدما اختبار التكامل المتزامن توصلا إلى:

- عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي (PIB).
- عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار النفط والميزان التجاري (BC).
- عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار النفط ورصيد الميزانية العامة (BDG).

وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك في النماذج الثلاثة المقترحة.

أما فيما يخص اختبار العلاقة السببية لجرانجر توصل الباحثان إلى:

- وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي (علاقة طردية).
- وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والميزان التجاري (علاقة طردية).
- وجود علاقة سببية بين أسعار البترول ورصيد الميزانية العامة (علاقة طردية)[1].

✓ دراسة ناصري مروة، ساطور رشيدة (2018)، بعنوان دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة 1970-2014، حيث قامت الباحثتين بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: هل توجد علاقة سببية بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؟.

ولمعالجة الإشكالية قامت الباحثتين بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث تناولا في المحور الأول أهم المفاهيم الأساسية للنفط ونظريات تكوينه وهي النظرية العضوية واللاعضوية، وكذلك تطرقا إلى محددات أسعار النفط من العرض والطلب من خلال العوامل المؤثرة على كل منهما.

[1] بورحلي خالد، بوروشة كريم، تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة قياسية للفترة(1970-2014)،المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية،جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03،2017.

أما في المحور الثاني فخصصتاه إلى دراسة واقع النفط في الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال تناول قطاع المحروقات عبر مختلف مراحل الاقتصاد الجزائري كالقطاع النفطي قبل الإصلاحات، مرحلة التأمينات من 1971 إلى غاية 1986 وغيرها من المراحل.

وأخيرا المحور الثالث الذي حاولت فيه الباحثتين تقديم نموذج لقياس العلاقة بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 1970 إلى غاية 2014 وهذا لدراسة عنوان الإشكالية.

حصلت الدراسة القياسية إلى نتيجة مفادها وجود علاقة سببية في المدى القصيرين بين عناصر الميزان التجاري وأسعار النفط، كما أوضحت كذلك عن غياب هذه العلاقة بين التضخم ، البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي على أسعار النفط، حيث توصلنا إلى أن الزيادة في أسعار النفط سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير، لكن ستتكبد خسائر جسيمة على المدى البعيد[1].

✓ دراسة بوخشبة هوارية، دلاس شهيناز (2017)، بعنوان أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2015، حيث قامت الباحثتين بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: ما هو أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ مقسمتان الإشكالية إلى الفرضية التالية:

- يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ولذلك نجد أن تقلبات أسعار البترول لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضية قامت الباحثتين بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تناولت في الفصل الأول عموميات حول أسعار البترول والأسواق العالمية للبترول وذلك بتناول مفاهيم البترول بالإضافة إلى الشواهد التاريخية للسوق البترولية والفاعلون في السوق من الدول المنتجة من جهة والدول المستهلكة من جهة أخرى، وتطرقا أيضا إلى مفاهيم حول أسعار البترول بالإضافة إلى الشواهد التاريخية لتطور أسعار البترول كما ربطتا أسعار البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم، الذهب، الدولار، التنمية الاقتصادية). مع إبراز المرض الهولندي (العلة الهولندية) وواقع المرض في الاقتصاد الجزائري.

[1] ناصري مروة،ساطور رشيدة، دراسة العلاقة السببية بين التذبذبات أسعار النفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة 1970-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية جامعة بليدة 02، العدد 18، جوان 2018.

أما بالنسبة للفصل الثاني النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات وذلك بتناول مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية وكذلك إلى خصائص النمو الاقتصادي وعناصره وطرق قياس النمو الاقتصادي وفي الأخير تناولا نظريات ونماذج النمو الاقتصادي (النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية، نظرية النمو الكينزي ونظرية النمو الجديد ...الخ).

وأخيرا الفصل الثالث الذي حاولت الباحثتين تقديم نموذج قياسي لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، بعد القيام بتقديم لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات في الجزائر وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، بعد ذلك قامت الباحثتين بتقديم مفاهيم لنماذج الدراسة من السلاسل الزمنية، اختبار الجذر الوحدوي، اختبار ديكي فولر المطور، التكامل المتزامن وأخيرا نموذج تصحيح الخطأ.

وفي الأخير تطرقتا إلى دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد القيام بدراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة، وبعد ذلك قاما بالدراسة القياسية من خلال تكوين نموذج قياسي لدراسة عنوان الإشكالية.

حصلت الدراسة القياسية التي قامت بها الباحثتين إلى نتائج بد دراسة استقرار السلاسل الزمنية باعتبارها شرط أول وأساسي الذي يجب أن يتحقق للقيام بطريقة التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، سعر البترول، الإنفاق الحكومي الحقيقي، نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات الحقيقية) حيث توصلا إلى أن كل متغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة مع دراسة سببية غرانجر.

واختبار درجة التأخر واختبار التكامل المتزامن ل johansen لكل المتغيرات أي أنه يوجد ستة علاقات للتكامل المتزامن في المدى الطويل، إضافة إلى ذلك أكد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات. كما أن معظم نتائج تحليل الاستجابة الدفعية أخذت إشارات صحيحة[1].

[1]بوخشبة هوارية، دلاس شهيناز، اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية دولية،جامعة د.الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر،2017.

✓ دراسة مرسلي رضوان، بورقعة سعاد (2016) بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، حيث قام الباحثين بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: ما هو أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟ مقسمان الإشكالية إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي

- توجد علاقة بين سعر البترول والعوامل الجيوسياسية تجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار في الأسواق البترولية العالمية.
- توجد علاقة بين البترول والدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع غير المسبوق في أسعاره، والتي تمكن الجزائر وغيرها من الدول النفطية من تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل: الناتج الإجمالي، الميزان التجاري، الميزانية العامة.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قام الباحثين بتقسيم الدراسة إلى فصلين حيث تناولا في الفصل الأول أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها حيث تناولا في المبحث الأول مفاهيم السعر البترولي والعوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول هذا من خلال المطلب الأول والثاني، أما المطلب الثالث فخصصاه إلى مراحل تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939)، في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980) وأخيرا في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا)، أما في المبحث الثاني فخصصاه إلى أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وتقديم مقارنة بين هذه الدراسة.

وأخيرا الفصل الثاني أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري والذي حاول الباحثين تقديم نموذج تحليلي، حيث كمبحث أول قاما بتقديم طرق وأدوات دراسة أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري أما في المبحث الثاني والأخير فخصصاه لدراسة عنوان الإشكالية.

حيث توصلا إلى أن استمرار اعتماد الجزائر على العوائد النفطية في فترة الثمانينات جعلت من الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال انخفاض هذه العوائد وبدا ذلك واضحا وجليا بعد أزمة 1986 وتأثيرها السلبي على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.

وتوصلا أيضا إلى أنه يوجد علاقة بين البترول والدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع المسبوق في أسعاره، وهذه الوفرة ساهمت في تطور مؤشرات النمو الاقتصادي وارتفاع احتياطات الصرف.

إن المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي، الميزان التجاري والميزانية العامة) تتأثر بشكل كبير بتطورات أسعار البترول سواء بالارتفاع أو بالانخفاض[1].

✓ دراسة قطوش رزق، بن لوكيل رمضان (2017)، بعنوان تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر مقاربة تحليلية، حيث قاما الباحثتين بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: ما هو أثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على معدلات التشغيل والبطالة في سوق العمل الجزائري؟

ولمعالجة الإشكالية قاما الباحثين بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث تناولا في المحور الأول التقلبات الرئيسية لأسعار النفط العالمي والعوامل المحددة لها وذلك من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للتقلبات العالمية لأسعار النفط، وكذلك تناولا محددات أسعار البترول وهذا من خلال معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول وذلك كل من العرض والطلب البترولي.

أما بالنسبة للمحور الثاني فخصصاه للسوق التشغيل في الجزائر من خلال مفاهيم عامة حول البطالة وكذلك تطرقا إلى تشخيص ظاهرة البطالة في الجزائر، وأخيرا تقديم الباحثين سوق العمل من خلال العرض والطلب في الجزائر.

وأخيرا المحور الثالث الذي حاولا فيه الباحثين تقديم مقاربة تحليلية لدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول وسياسات التشغيل ومعدلات البطالة من 1970 إلى غاية 2016.

حصلت الدراسة التحليلية إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة غير مباشرة لتقلبات سعر النفط في مستوى التشغيل ونسبة البطالة من خلال آليات سياسات التشغيل والتوسع في الإنفاق العمومي وارتفاع حجم الاستثمار، وكذلك أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط ومستوى التشغيل والبطالة كما أثبتت وجود

[1] مرسلي رضوان، بورقعة سعاد،اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية و تسيير مخاطر،جامعة د. مولاي الطاهر ، سعيدة، الجزائر، 2016.

علاقة بين نسبة البطالة وسعر النفط في المدى القصير، كما أن هناك أثرا سلبيا لصدمات سعر النفط لسلة أوبك في نسبة البطالة ومستوى التشغيل في الجزائر[1].

✓ دراسة يوب فايزة (2008) بعنوان "اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري-دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014"، حيث قامت الباحثة بمعالجة الإشكالية التالية: ما هو أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ؟ مقسمتا إشكاليتها إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- هناك علاقة بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط على المدى الطويل.
- تعتبر أسعار النفط أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.
- العلة الهولندية من بين التفسيرات للعلاقة بين أسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قامت الباحثة بتقسيم دراستها إلى أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول الاقتصاديات النفطية والتطور التاريخي لأسعار النفط وذلك بتناول مفاهيم ونظريات اقتصاديات الصناعة النفطية في المبحث الأول العوامل المحددة لأسعار النفط في السوق البترولية (مرحلة الأسعار المعلنة، مرحلة نظام التسعير المسند إلى الأوبك و الأسعار الرسمية .....) وهذا في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فخصصته لتحليل التطور التاريخي وأهم أزماته.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقت إلى الجانب النظري لسعر الصرف وعلاقته بسعر النفط من خلال تقديم عموميات حول سعر الصرف وسياسته في الجزائر وهذا في المبحث الأول والثاني، وأخيرا في المبحث الثالث فخصصته للنظريات حول العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط وهذا من خلال الجزء الأول الذي يمثل الإطار النظري حول العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي.

وأخيرا الجزء الثاني فخصصته للجانب التجريبي حول تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي، بحيث تطرقت إلى أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع في الفصل الثالث فقد خصصته لدراسات على الدول النامية من جهة، والدول المتقدمة من جهة أخرى.

[1] قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر، مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني 2017.

وأخيرا الفصل الرابع الذي حاولت الباحثة تقديم نموذج قياسي لأثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بعد القيام بمدخل حول نظرية الاقتصاد القياسي في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تناول التحليل النظري لمنهجية الدراسة التطبيقية، وأخيرا في المبحث الثالث فقد خصصته إلى دراسة قياسية من خلال تكوين نموذج قياسي لدراسة عنوان الإشكالية، بحيث قامت الباحثة باستعمال منهجية متجهة الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2014، بحيث توصلت إلى أن أسعار النفط تعتبر من بين المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، أي أنها تفسر الجانب الأكبر من تقلبات سعر الصرف الحقيقي.

من خلال نتائج التقدير بواسطة نموذج VAR تبين لها وجود علاقة سببية في اتجاه أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المدى القصير، وأن الاستجابة السلبية لحدوث صدمة هيكلية في أسعار النفط، أي أن الارتفاع في أسعار النفط ب 1% سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بنسبة 0,025% حيث اتضح على أنه:

- وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري[1].

✓ دراسة جليل عبد المنعم، بودربالة بنعمر (2016) بعنوان "آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر-دراسة تحليلية"، حيث قام الباحثان بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: ما هي آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟ مقسمين إشكاليتهما إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- يساهم النفط في تطوير الاقتصاد الدولي.
- تساهم الثروة النفطية بصفة إيجابية في بناء الاقتصاد الجزائري.
- ظهور حالة العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري.
- القطاعات الأخرى خارج المحروقات من أهم البدائل للثروة النفطية بالنسبة للجزائر.
- النمو الاقتصادي في الجزائر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية فمن دون نفط لا يتم تحقيق أي نمو.

[1] يوب فايزة، اثر تغيرات اسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد و المالية،تخصص مالية،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2017

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قام الباحثان بتقسيم دراستهما إلى ثلاثة فصول، حيث تناولا في الفصل الأول مقاربة نظرية حول صناعة النفط، بحيث تناولا في المبحث الأول تعريف النفط ونشأته، فقاما في المطلب الأول والثاني بتقديم مفاهيم حول النفط وتاريخ صناعته، أما المطلب الثالث فقده خصصاه لنشأت وتكوين النفط. أما بالنسبة للمبحث الثاني فخصصاه إلى خصائص الطلب و العرض و الاحتياجات للثروة العالمية النفطية، فتطرقا الى مميزات الطلب العالمي على النفط، وخصائص العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه وهذا من خلال المطلب الأول والثاني، أما المطلب الثالث فخصصاه لتطور الاحتياجات العالمية للثروة النفطية، والعناصر العناصر المؤثرة على أنواع أسعار النفط، والعناصر المؤثرة في تسعيرة النفط وهذا من خلال المطلب الأول والثاني، بالإضافة لتحديد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب بالنسبة للمطلب الثالث وكل هذا من خلال المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني صدمة أسعار النفط على الاقتصاد العالمي ونظرية العلة الهولندية وذلك بتطرقهما في المبحث الأول للأزمات السعرية وآثارها على توازن سوق النفط، ففي المطلب الأول والثاني تناولا الآثار الاقتصادية عند ارتفاع و انخفاض الأسعار، بالإضافة لإجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط وذلك من خلال المطلب الثالث، أما المبحث الثاني فتناولا فيه آثار صدمات أسعار النقط على الاقتصاد العالمي، حيث تطرقا في المطلب الأول والثاني إلى الآثار المترتبة عن انخفاض وارتفاع أسعار النفط على اقتصاد الدول(النامية المستوردة، المصدرة الصناعية...)، أما الطاقة المتجددة كإستراتيجية بديلة لقطاع النفط وهذا في المطلب الثالث، وأخيرا في المبحث الثالث قام بإبراز المرض الهولندي (العلة الهولندية) بتقديم مفاهيم حولها وآثارها الاقتصادية.

وأخيرا الفصل الثالث الذي حاول الباحثين تقديم نموذج تحليلي لأثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن الداخلي قيامهما بدراسة واقع القطاع النفطي في الجزائر بتقديم مفاهيم و شواهد تاريخية وهذا من خلال المبحث الأول، وأخيرا في المبحث الثاني فقد خصصاه إلى الدراسة التحليلية الوصفية لدراسة عنوان الإشكالية .

حيث توصل الباحثين من خلال دراسة أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كشف عن التأثير الكبير لسعر النفط على معظم المؤشرات الاقتصادية وذلك لوجود علاقات فيما بينهما من جهة ولتأثير

سعر النفط عليهما من جهة أخرى وذلك لتحكمه في مجمل المؤشرات الاقتصادية من خلال مداخليه المالية، ومن هنا فإن الاقتصاد الجزائري مهدد و مرهون لسعر النفط في السواق العالمية[1].

✓ دراسة بوالكور نور الدين، صوفان العيد(2017)، بعنوان "أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، حيث قام الباحثان بمعالجة الإشكالية التالية المتمثلة في: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر؟ مقسمين الإشكالية إلى فرضيتن :

- فرضية العدم (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار البترول و حجم الاتفاق الحكومي في الجزائر. أي أن الصدمات التي تصيب الإنفاق الحكومي في الجزائر لا تعود لتقلبات أسعار البترول.

- الفرضية البديلة(H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار البترول و حجم الاتفاق الحكومي في الجزائر. أي أن الصدمات التي تصيب الإنفاق الحكومي في الجزائر تعود بالدرجة الأولى لتقلبات أسعار البترول.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قام الباحثين بتقسيم الدراسة إلى قسمين: الجانب النظري والذي يناول دراسة إستقرارية سلسلة أسعار البترول، نمذجة أسعار البترول باستخدام منهجية بوكس-جانكينيس التي ترتكز على نماذج تحليل السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة والنماذج المختلطة ARIMA، نمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نموذجARCH و GARCH وأخيرا حساب سلسلة تقلبات أسعار البترول.

وأخيرا الجانب التطبيقي فخصصاه لنمذجة تقلبات (تطاير) سعر البترول بالاعتماد على نموذج ARCH، واختبار مدى استجابة الإنفاق الحكومي لتقلبات أسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة.

حيث حصلت الدراسة إلى نتائج مفادها النتائج التالية:

- نتائج اختبار إستقرارية كشف كل من تطاير أسعار البترول، الإنفاق الحكومي بأن هذه المتغيرات مستقرة في الفرق الأول، مما يؤكد على أن كل سلسة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

[1] جليل عبد المنعم، بودربالة بنعمر، أثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر- دراسة تحليلية مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و مالي ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الملحقة الجامعية مغنية، 2015-2016.

- أما اختبار التكامل المشترك كشف على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين تقلبات أسعار البترول و الإنفاق الحكومي وهذه النتائج تعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر .

يعتبر سعر البترول من أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أن استجابة الإنفاق الحكومي لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجة.

وأخيرا نتائج اختبار السببية لـ غرانجر كشفته أن لتقلبات سعر البترول تأثير مباشر على الإنفاق الحكومي، ويبدأ ظهور هذا الأثر في المدى القصير، ويستمر في المدى الطويل[1].

✓ دراسة زروقي سعاد (2015) بعنوان أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة 1973-2013"، حيث قامت الباحثة بمعالجة الإشكالية التالية المتمثلة في: ما مدى تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟ مقسما إشكاليتها إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- البترول مصدر أساسي للدخل الوطني.
- سعر البترول يؤثر على كل من النفقات و الميزان التجاري.
- سعر البترول لا يؤثر على الاستثمار المحلي ويؤثر على معدل نمو الناتج الداخلي الخام.
- سعر البترول يؤثر على الإيرادات البترولية بشكل كبير.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قامت الباحثة بتقسيم دراستها إلى ثلاثة فصول حيث تناولت في الفصل الأول تحليل السوق العالمية للبترول، تناول كل من المبحث الأول والثاني مفاهيم و التطور العالمي على البترول فيما يخص كل من العرض و الطلب، أما بالنسبة للمبحث الثالث فخصصته لمحددات أسعار البترول، حيث تطرقت إلى السعر البترولي و الأسواق العالمية للبترول مع إبراز تطورات أسعار البترول.

أما الفصل الثاني تحليل أثر الجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري فتناولت تحليل هيكل اقتصاد الجزائر في المبحث الأول، بالإضافة البترول في الجزائر ومدى مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال المبحث الثاني و الثالث.

[1] بوالكور نور الدين، صوفان العيد، اثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

وأخيرا الفصل الثالث الذي حاولت فيه الباحثة تقديم نموذج قياسي لأثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، بعد قيامها بدراسة اقتصادية و إحصائية للنموذج لأهم متغيرات الدراسة كمبحث أول، أما في المبحث الثاني فقد خصصته إلى دراسة قياسية من خلال محاولة تكوين نموذج قياسي لدراسة عنوان الإشكالية .

باستخدامها لنموذج تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية وذلك كما يلي:

- وجود علاقة طردية بين سعر البترول و النفقات العامة.
- وجود علاقة طردية بين سعر البترول والميزان التجاري.
- وجود علاقة عكسية بين سعر البترول و معدل نمو الناتج الداخلي الخام.
- وجود علاقة طردية بين سعر البترول والاستثمار.
- وجود علاقة طردية بين سعر البترول والجباية البترولية.
- وجود علاقة طردية بين سعر البترول والإيرادات البترولية[1].

✓ دراسة براهمي تركية (2017)، بعنوان انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2015)، حيث قامت الباحثة بمعالجة الإشكالية المتمثلة في: ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة(2000-2015) ؟ مقسمة إشكاليتها إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- تؤثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات كل الدول دون استثناء (منتجة ،مستهلكة)
- هناك علاقة طردية بين كل من قيمة الصادرات و الواردات الجزائرية وأسعار النفط في الأسواق الدولية.
- أسعار النفط عامل أساسي في اختلال الميزان التجاري الجزائري.

ولمعالجة الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات قامت الباحثة بتقسيم دراستها إلى ثلاثة فصول، حيث تناولت في الفصل الأول ماهية الميزان التجاري وأسباب اختلاله في المطلب الأول والثاني قدمت مفاهيم حول الميزان التجاري، أما في المطلب الثالث والأخير تطرقت إلى العوامل المؤثرة على الميزان التجاري غي المبحث الأول، أما بالنسبة للمبحث الثاني فتناولت الاختلال غي الميزان التجاري فيما يخص المطلب الأول والثاني تطرقت الباحثة إلى أسباب وأنواع الاختلال في الميزان التجاري أما المطلب الثالث طرق علاج الخلل في الميزان التجاري.

[1] زروقي سعاد،اثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة 1973-2013،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر.

أما الفصل الثاني تناولت الباحثة سوق النفط وطرق التسعير فقدمت في المبحث الأول ماهية النفط من خلال تقديم تعاريف حول النفط، خصائصه و الاقتصاد النفطي بصفة عامة .

أما في المبحث الثاني خصصته الباحثة للأسواق النفطية العالمية وأسعار النفط فقدمت مفاهيم وشواهد تاريخية في المطلب الأول والثاني، أما بالنسبة للمطلب الثالث خصصته للإمكانيات العامة من الثروة البترولية، وأخيرا المبحث الثالث محددات أسعار النفط.

الفصل الثالث والأخير والذي حاولت الباحثة تقديم دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط وانعكاسها على الميزان التجاري الجزائري2000 -2015 بعد تقديم لمحة عن قطاع المحروقات في الجزائر (قبل الاستقلال و بعد الاستقلال) من خلال المطلب الأول والثاني هذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولت فيه تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري 2015/2000 وأخيرا في المبحث الثالث تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري.

حيث توصلت الباحثة إلى أنه:

- وجود ارتباط موجب بين أسعار النفط و الواردات الجزائرية.
- وجود علاقة طردية بين سعر النفط و الصادرات الجزائرية، فبارتفاع أسعار النفط تزداد صادرات الجزائر، مما يؤدي لتحقيق فائض في الميزان التجاري.
- رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة يعلق بشكل كبير بأسعار النفط، حيث تزامن تحسن رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار النفط وهذا ما وضحته العلاقة [1].

[1] براهيمي تركية، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2017.

II-1-2: تحليل نتائج الدراسات السابقة

الدراسة	العنوان	متغيرات الدراسة	نتائج الدراسة
لخديمي عند الحميد	آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر.	المتغير المستقل: -سعر النفط المتغير التابع: -معدل التضخم	-وجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر النفط.
جلطي صورية	أثر تقلبات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة 1990الى 2016	المتغير المستقل: -سعر النفط المتغير التابع: -البطالة -التضخم	-وجود علاقة عكسية بين سعر النفط والبطالة. -وجود علاقة عكسية بين سعر النفط والتضخم.
السعيد رويجع	التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري1970الى 2009	المتغير المستقل: -أسعار البترول المتغير التابع: -النمو الاقتصادي -سعر الصرف	-وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي. -وجود علاقة طردية بين أسعار البترول وسعر الصرف.
بورحلي خالد	تأثير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1970الى 2014-	المتغير المستقل: -أسعار النفط المتغير التابع: -الناتج المحلي الإجمالي -الميزان التجاري -رصيد الميزانية العامة	-وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي. -وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والميزان التجاري. -وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الميزانية العامة.

يوب فايزة	أثر التغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري-دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970الى 2014-	المتغير المستقل: -أسعار النفط المتغير التابع: -سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.	-وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.
زروقي سعاد	أثر تغيير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة 1973-2013	المتغير المستقل: -أسعار البترول المتغير التابع: -النفقات العامة -الميزان التجاري -معدل نمو الناتج الداخلي الخام -الاستثمار -الجباية البترولية -الايرادات البترولية	-وجود علاقة طردية بين سعر البترول والنفقات العامة. -وجود علاقة طردية بين سعر البترول والميزان التجاري. -وجود علاقة عكسية بين سعر البترول ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام. -وجود علاقة طردية بين سعر البترول والاستثمار. -وجود علاقة طردية بين سعر البترول والإيرادات البترولية.
براهمي تركية	انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الفترة 2000-2015	المتغير المستقل: -أسعار النفط المتغير التابع: -الصادرات الجزائرية	-وجود علاقة طردية بين سعر النفط والصادرات الجزائرية.

المصدر: من إعداد الطالبتين

نتائج الدراسات السابقة:

- وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول والتضخم في كل من الدراسة لخديمي عبد الحميد باستخدام نموذج التكامل المتزامن ودوال الاستجابة الدفعية ودراسة جلطي صورية
- وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول والبطالة في دراسة جلطي صورية باستخدام نموذج

بعد دراسة وتحليل الدراسات السابقة التي في الغالب كانت تدرس آثار أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والتي كانت لها تقريبا نفس النتائج، نحاول في دراستنا دراسة العلاقة السببية بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الأكثر أهمية خصوصا على الجانب الاجتماعي كالتضخم والبطالة باستخدام سببية غرانجر إضافة محاولات عدة نماذج قياسية لدراسة العلاقة في المدى الطويل والقصير باستخدام نموذج التكامل المشترك لجوهانسن خلال الفترة 1980-2016 التي عرفت عدة تغيرات للاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد بترولي بامتياز، كما أنه كان ينتهج المنهج الاشتراكي خلال الثمانينات من القرن الماضي ثم دخوله فترة مظلمة خلال التسعينات ودخوله المرحلة الانتقالية إلى الاقتصاد الرأسمالي، كما عرف عدة أزمات بترولية التي خفضت الأسعار إلى أدنى مستوى خلال أزمة 1986 و2013 والذي أثر بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية خاصة متغيرات البطالة والتضخم التي بدورها تؤثر بشكل مباشر على الطبقة العمالية والمؤسسات سواء العمومية أو الخاصة هذا من جهة ومن جهة أخرى تؤثر على معدلات التوظيف والبطالة التي عرفت عدة تذبذبات بحيث ارتفعت معدلات البطالة في حالة انخفاض أسعار البترول.

خلاصة الفصل:

من بعد ما تعرفنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي تعالج نفس موضوعنا، وجدنا أهم الدراسات التي عالجت تأثير أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، إلا أن هناك عدة متغيرات أخرى تأثر على التضخم والبطالة يعني سعر البترول ليس متغير وحيد الذي يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

ومن خلال مقارنة بين هذه الدراسات استنتجنا أن سعر البترول يلعب دورا هاما في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي بامتياز ومنه نستنتج وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم والبطالة).

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية وصفية قياسية لتطور اسعار البترول

على بعض المتغيرات الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في العالم، حيث يعود اكتشافه إلى عهد الاستعمار وبعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة وتقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية وأن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها.

إذ يهيمن قطاع البترول في الجزائر على أكثر من 98% من الحجم الإجمالي للصادرات لذلك يمكن القول أن قطاع المحروقات هو القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري. إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة والتي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

I-1: دراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول:

يعود الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للبترول في الجزائر، فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت(جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين(جنوب سور الغزلان). هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

أما تاريخ اكتشاف البترول الحقيقي، فلم يكن سوى عام 1956، عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئرا وصعد منه مادة ورائحة كريهة متلف اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، مما اضطر الشخص إلى المغادرة، لتنهب ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة.

I-1-1: مراحل البترول في الاقتصاد الجزائري

يمكن تقسيم مراحل البترول في الجزائر إلى عدة مراحل نذكر منها [1]:

- **البترول في الجزائر قبل 1962:**

يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة استنزاف الثروة البترولية التي تزحزح الجزائر بكميات هائلة منها، تبدأ منذ اكتشاف البترول سنة 1956 إلى 1962، حيث كان هناك غياب كلي واضح من جانب السلطات الجزائرية في السيطرة على قطاع البترول الذي كان يحتكره الاستعمار الفرنسي بصفة عامة، والشركات الفرنسية بصفة خاصة.

إن المحفز على الاستكشاف و التنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية البترول خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308,7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج بترولا ذا جودة عالية.

[1] لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص ص، 25-26.

وبداية من الخمسينيات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للبترول(Creps)، والشركة الوطنية للبترول بالجزائر (CFP)، ثم لشركة التنقيب والاستغلال البترول في الصحراء (SNREPAL).

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. وكان لقيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، مترامية الأطراف ثم توالت الاكتشافات وبدأت الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0,4 مليون طن سنة 1958 إلى 20,7 مليون طن سنة 1962.[1]

- **تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك"SONATRACH":**

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات التي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ومع احتكار الشركات البترولية لمجمل الأنشطة البترولية، فقررت الجزائر إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك بتاريخ 31-12-1964 وكان من مهامها ما يلي:

- استعادة السيطرة على الثروة البترولية وبصفة تدريجية.
- القيام بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات.

هذه الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، واستطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر وإفريقيا، وتحتل المرتبة 12 في مجال البترول عالميا ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي :

- خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة[2].
- مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود.
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.

[1] لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص 26.
[2] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

فشركة سوناطراك تسعى ضمن استراتيجيتها إلى فرض نفسها على المستوى العالمي، وضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع البترول ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية استراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي.

- **تأميم المحروقات:**

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها.

ولقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأمينات في قطاع المحروقات ومرت عملية التأميم بمراحل مختلفة.

- تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 وكان هذا على النحو التالي:
  - تأميم شركة Bp British petroleum في بداية 1967
  - تأميم شركة ESSO _MOBIL OIL في 24 أوت 1967.
  - تأميم شركة SHELL في ماي 1968.
- تأميم الشركات البترولية عام1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، وهذا بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2,08 دولار للبرميل 2,85 دولار للبرميل .

وكان ذلك خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 24-02-1971 والذي نص على ما يلي:

- اخذ حصة 51%من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56%من مجمل الإنتاج البترولي.
- التأميم الكامل لحقول الغاز.
- تأميم النقل البري للبترول والغاز[1].

[1]قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص-ص،39-40.

ولقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخول إلى الأسواق العالمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجاراة للموقف الفرنسي، والتي هددت بنسق كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر.

لكن بعد للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر، واعتبر ذلك مكسبا للجزائر أكد خروجها منتصرة من معركة التأميم، وفتحت أبواب التأميم للعديد من الدول المصدرة للبترول.

- **الانضمام إلى منظمة الأوبك (OPEC) والأوابك (Oapec):**

أنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر 1960 احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار البترول، فأنشئت المنظمة بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها، انضمت لها الجزائر سنة1969.

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فأنشئت في جانفي سنة 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات البترولية في شتى مجالاتها و الاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة وإقامة صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة سنة 1970.[1]

I-1-2: دراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول خلال الفترة 1980-2016:

تشهد أسعار البترول تقلبات كبيرة ولم تكن على وتيرة واحدة بل تتذبذب بين التحسن أو الاستقرار تارة والتدهور تارة أخرى نتيجة تدخل العديد من العوامل الاقتصادية وحتى السياسية في تحديد هذه الأسعار، وتعتبر الأزمات البترولية من أكثر الأزمات التي تؤثر على الاقتصاد الجزائري والتي تعتمد على الريع كمصدر للتمويل.

سنوضح تطور أسعار البترول وفقا للمعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (BM) للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2016 والذي هو مبين في المنحنى التالي:

[1] زروقي سعاد، مرجع سبق ذكره ص 43.

الشكل رقم 01 يوضح تطور أسعار البترول خلال الفترة 1980-2016

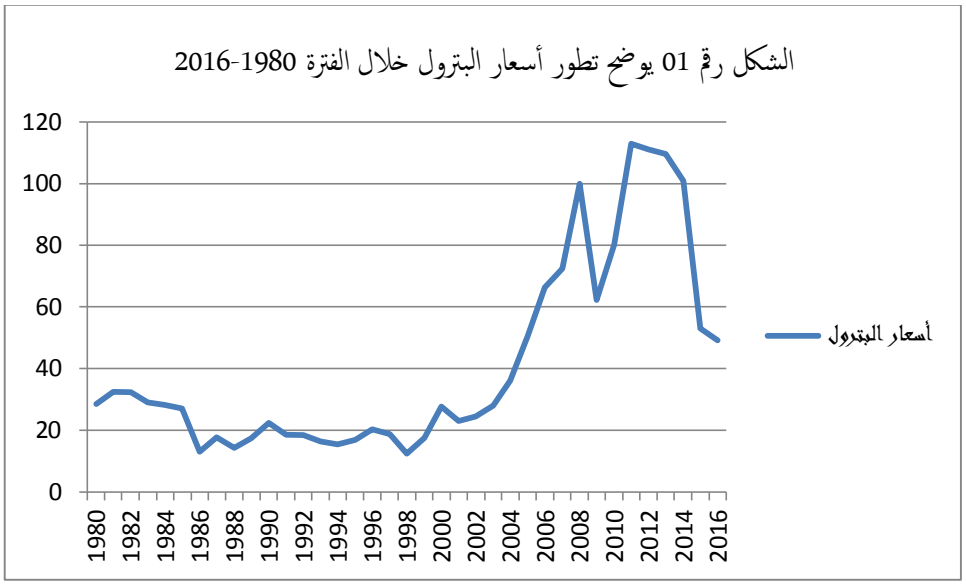

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام EXCEL2007 اعتمادا على البيانات المقدمة من طرف البنك العالمي BM.

نلاحظ تطور أسعار البترول في بداية الثمانينات كانت أسعار البترول مرتفعة وذلك بسبب تخفيض إنتاج البترول للعراق نتيجة الحرب العراقية الإيرانية في 12 سبتمبر 1980 حيث قدرت أسعار البترول في سنة 1980 ب 28.6 دولار للبرميل، وأخذ بتزايد حتى وصل إلى 32.38 دولار للبرميل في سنة 1982، بعد ذلك شهد تراجعا طفيفا، وفي عام 1986 انخفضت أسعار البترول إلى 13 دولار للبرميل كانت تلك هزة اقتصادية عنيفة ضربت الاقتصاد العالمي لكنها كانت أعنف بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد كليا على عائدات البترول وقبل هذه الأزمة البترولية كانت تشهد أسعار البترول ارتفاعا حيث كانت تعيش البلاد أريحية اجتماعية واقتصادية إلى درجة التبذير لتصطدم البلاد بهذه الأزمة. لقد كان عدوان العراق على الكويت مفاجأة العالم أجمع حيث وصل سعر البترول إلى 22.3 دولار للبرميل عام 1990، وبعد ذلك تشهد تذبذبات بعدما عرفت أسعار البترول انتعاشا إلا أن الأزمة تحولت إلى أمنية واقتصادية واجتماعية حيث قدرت أدنى قيمة للأسعار في سنة 1994 ب 15.5 دولار للبرميل وفي 1999 عاد السعر لكي يرتفع إلى 17.5 دولار للبرميل نتيجة لما تطوعت به دول الأوبك في خفض الإنتاج وساندها دول غير أعضاء في المنظمة مثل المكسيك وعمان وروسيا لتتحسن أسعار البترول إبتداءا من سنة 2000 إلى قيمة تقدر ب 27.6 دولار للبرميل، وبعد ذلك ليشهد العالم أزمة بترولية في سنة 2004 لتستفيد منها الجزائر سببها حرب أمريكا على العراق مما جعل هذه الأخيرة تخفض إنتاجها من البترول لتسجل ارتفاعا في أسعار البترول الى مستويات قياسية خلال السنوات الموالية وصلت إلى أعلى

مستوى في سنة 2011 يقدر ب 112.94 دولار للبرميل، وبعد سنة 2014 شهدت الأسعار انخفاضا حيث قدرت في 2014 ب 100.76 دولار للبرميل وفي سنة 2015 ب 53.06 دولار للبرميل، أما فيما يخص سنة 2016 قدرت ب 49.25 دولار للبرميل، نتيجة زيادة الإنتاج العالمي.

I-2: دراسة تحليلية وصفية لبعض المتغيرات الاقتصادية:

سوف نتطرق إلى تحليل البيانات والمعطيات الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016 وذلك لتوضيح أهم التغيرات التي طرأت عليها خلال هذه الفترة وتأثير أسعار البترول عليها.

I-2-1:دراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول والتضخم في الجزائر للفترة 1980-2016

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980-2016 عدة تغيرات اقتصادية حيث خرجت من النظام الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال ثم دخلت بعد ذلك إلى مرحلة انتقالية باتجاه النظام الرأسمالي حيث أن هذه التحولات مست العديد من المتغيرات الاقتصادية ومن بينهما أسعار البترول والتضخم.

من خلال الشكل التالي نوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم 02:يوضح تطورالتضخم خلال الفترة 1980-2016

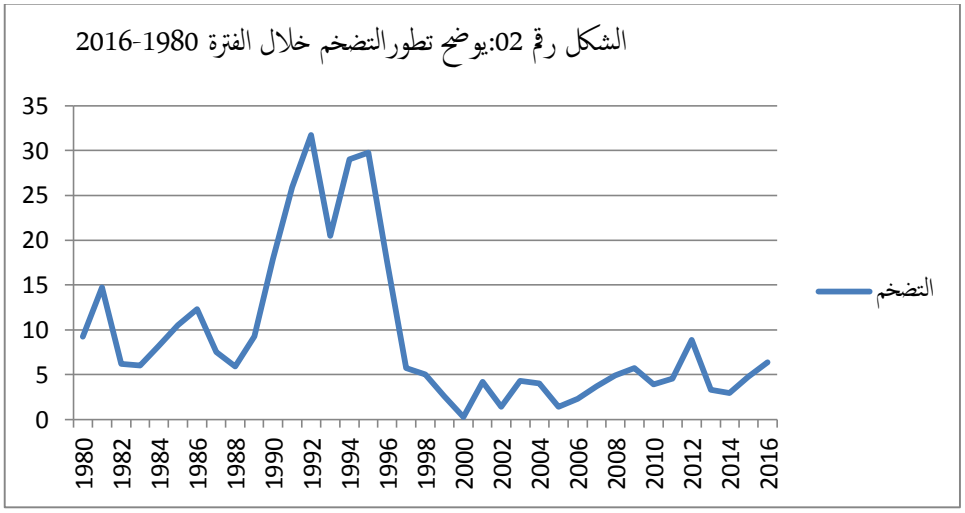

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام EXCEL2007 اعتمادا على البيانات المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

نلاحظ أن معدلات التضخم تشهد تذبذبات خلال الفترة 1980-2016، حيث شهدت مستويات مرتفعة جدا خلال الفترة 1980-1995 ثم أخذت في الارتفاع من 5.9% سنة 1988 إلى 31.7% سنة 1992 كأقصى معدل تضخم سجل على طول فترة الدراسة من 1980-2016 وهذا راجع إلى رفع دعم الحكومة عن الأسعار و تحريرها حيث لجأت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، كما ارتفعت نسبة أسعار السلع المحررة، وفي سنة 1996 عرفت هذه الفترة انخفاض واضح في معدلات التضخم والتي قدرت ب 17.7% مقارنة بالفترة السابقة والتي قدرت ب 29.8% ليشهد هذا المعدل تراجع بصورة متواصلة ليصل إلى أدنى مستوى له قدر بـــ 0.33%، سنة 2000 على طول فترة الدراسة وهذا نتيجة للوضعية المالية التي عرفتها البلاد بسبب الهزة التي تعرض لها سوق البترولي العالمي، وبعد سنة 2000 بقيت معدلات التضخم في تذبذب بين التحسن والتدهور حيث عرفت ارتفاعا ضئيلا سنة 2001 بمعدل 4.2%، كما سجلت انخفاض في سنة 2002 قدر ب 1.4%، كما شهدت ارتفعا ملحوظا سنة 2009 مسجلة أعلى معدل للتضخم خلال الفترة (2000-2009) الذي قدر ب 5.7%، ليشهد مجددا ارتفاعا كبيرا فاق 8% عام 2012 يفسر هذه الزيادة بارتفاع أسعار المواد الغذائية مع زيادة أسعار المنتجات الفلاحية ومنتجات الغذائية الصناعية، وفي سنة 2013 بلغ التضخم نسبة 3.2 % بعد أن سجل أعلى مستوياته سنة 2012، فوضحت الحكومة سياسة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية وهو ما سمح بخفض نسبة التضخم وإبقائه في مستوى معقول.

إن انخفاض سعر البترول في نهاية 2015 أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بما يقارب 4.8% ليبلغ سنة 2016 بـ 6.4 %. مما سبق يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول والتضخم .

I-2-2:دراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول والبطالة في الجزائر للفترة 1980-2016

من خلال الشكل التالي نوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم 03:يوضح تطور البطالة خلال الفترة 1980-2016

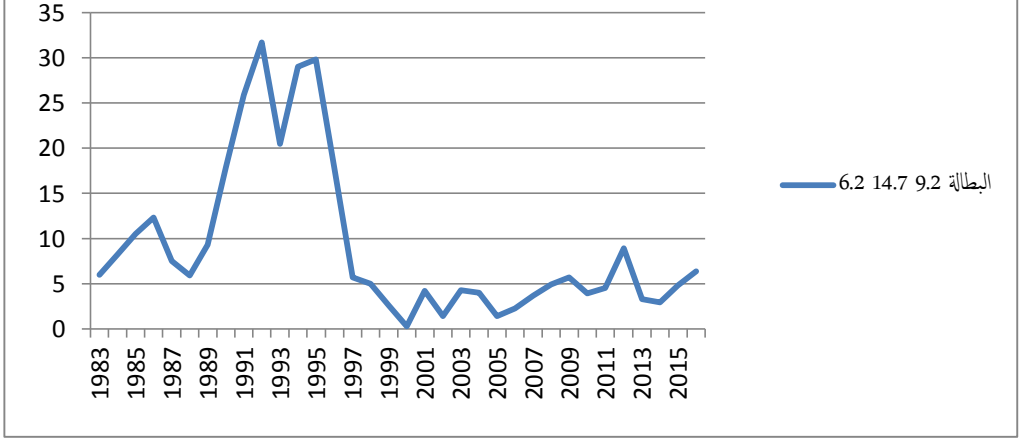

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام EXCEL2007 اعتمادا على البيانات المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

باعتبار أن كل تحسن في أسعار البترول يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ خطط تنموية التي تساعد على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص معدلات البطالة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن معدلات البطالة لقد تميزت في الفترة 1980 إلى غاية 1985 بالانخفاض نتيجة لكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، من خلال توفير مناصب شغل عديدة، وفي سنة 1986 شهدت معدلات البطالة ارتفاعا ملحوظا والذي قدر ب 18% ليصل إلى أقصى حد يقدر ب 30% سنة 2000 وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار البترول وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل بالإضافة إلى تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة في تلك الفترة.

وفي سنة 2013 بدأت معدلات البطالة في انخفاض وصولا إلى أدنى حد قدر ب 9.8% وهو مؤشر ايجابي وهو راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السنوات السابقة، ليعود ارتفاع معدل البطالة مجددا من سنة 2014

إلى غاية 2016 محافظا على نفس الوتيرة، مما سبق يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول ومعدلات البطالة .

II-1:دراسة تحليلية وصفية قياسية لتطور أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية:

نحاول في هذا المحور دراسة العلاقة السببية بين أسعار البترول وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري مع محاولة بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج التكامل المشترك.

II-2:البيانات المستخدمة في تقدير نموذج أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر:

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج علاقة أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر بالبيانات السنوية للفترة 1980-2016 حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS، والبنك العالمي.

II-3:دراسة العلاقة السببية

- **دراسة العلاقة في المدى الطويل والقصير:**

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك.

جدول رقم 07: اختبار سببية غرانجر بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي

المشاهدات	D	فرضية العدم	F-statistic	الاحتمالية
36	1	(petr) لا تسبب (GDP)	0.21128	0.8107
	1	(GDP) لا تسبب (Petr)	0.27318	0.7628

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج eviews8.

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود علاقة سببية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الاتجاهين، الملحق رقم04.

جدول رقم 08: اختبار سببية غرانجر بين أسعار البترول والتضخم

المشاهدات	D	فرضية العدم	F-statistic	الاحتمالية
36	1	(INF) لا تسبب (PETR)	0.50061	0.6111
	1	(PETR) لا تسبب (INF)	0.25615	0.7757

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج eviews8.

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود علاقة سببية بين أسعار البترول والتضخم في الاتجاهين،(انظر الملحق رقم 05) .

جدول رقم 09: اختبار سببية غرانجر بين أسعار البترول والبطالة

المشاهدات	D	فرضية العدم	F-statistic	الاحتمالية
36	1	(TCHOMG) لا تسبب (PETR)	1.32366	0.8107
	1	(Petr) لا تسبب (TCHOMG)	1.44436	0.0.2518

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج eviews8.

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود علاقة بين أسعار البترول والبطالة في الاتجاهين، الملحق رقم 06.

II-4:الصيغة الرياضية للنماذج:

نحاول دراسة وتحليل اثر أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تأثرت بشكل كبير الشيء الذي أدى إلى ظهور أزمات اجتماعية كارتفاع معدلات كل من التضخم و البطالة ،بناءا على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية حيث يمكن وضع النموذج القياسي لدراسة العلاقة بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية من خلال النماذج التالية:

النموذج الأول: $inf_t=c_0+c_1\ petr_t+\varepsilon_t$

النموذج الثاني: $tchomg_t=c_0+c_1\ petr_t+\varepsilon_t$

حيث:

petr: أسعار البترول.

Inf: التضخم.

Tchomg: البطالة.

ε_t: الأخطاء العشوائية.

II-5:الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج محددات أسعار البترول:

لتقدير نموذج محددات أسعار البترول سنقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية، باعتباره شرط من شروط التكامل المشترك حيث اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة لتحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية من حيث تكاملها. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين Augmented Dickey-Fuller وكذا اختبار Phillip- Perron هذا كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية من أجل الخروج بتقدير أمثل لنتائج انحدار التكامل المتزامن والهدف من استعمال هذه الطريقة هي الحصول على أعلى كفاءة في التقدير.

II-5-1:اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

نقوم باختبار الاستقرارية من خلال اختبارADF و اختبار PP والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 10: اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic ADF

ADF						
المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
Petr	Pert	-1.349162	-3.626784	-2.945842	-2.611531	نقبل Ho
	D(pert)	-5.774115	-3.632900	-2.948404	-2.611531	نقبل H1
Inf	Inf	-1.824624	-3.626784	-2.945842	-2.611531	نقبل H0
	D(Inf)	-5.517632	-3.632900	-2.948404	-2.612874	نقبل H1
Tchomg	Tchomg	-1.079260	-3.632900	-2.948404	-2.612874	نقبلH0
	D(tchomg)	-2.662113	-3.639407	-2.951125	-2.614300	نقبلH0

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews8

جدول رقم 11: اختبار الاستقرارية بالاعتماد على نموذج Phillip-Perron pp

PP						
المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
Petr	Pert	-1.433538	-3.626784	-2.945842	-2.611531	نقبلH0
	D(pert)	-5.772515	-3.632900	-2.948404	-2.612874	نقبلH1
Inf	Inf	-1.930164	-3.626784	-2.945842	-2.611531	نقبلH0
	D(Inf)	-5.515059	-3.632900	-2.948404	-2.612874	نقبلH1
Tchomg	Tchomg	-1.238881	-3.626784	-2.945842	-2.611531	نقبلH0
	D(tchomg)	-4.955120	-3.632900	-2.948604	-2.612874	نقبلH1

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews8

تبين لنا من خلال اختبار(ADF) وكذلك اختبار(PP)انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر الوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة إلى الفروق الأولى لها. مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى(I(1، و الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى (I(0، وساكنة عند الرتبة(I(1، ومن تم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة أنجل غرانجر أكثر النماذج ملائمة مع

حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 37 مشاهدة فقط و الممتدة من 1980-2016، ومنه يمكن تطبيق نموذج التكامل المتزامن بحث نأخذ نموذجين وفق الطريقة السابقة.

- ✓ **النموذج الأول**: تأثير أسعار البترول على التضخم. ($inf_t = c_0 + c_1\ petr_t + \varepsilon_t$)
- **اختبار التكامل المتزامن**: في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية Granger & Engel للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل.
- **اختبار**Granger & Engel: نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLSولكي تحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون البواقي الانحدار مستقرة عند المستوى، و نوضح من خلال الجدول التالي (12) نحاول تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى العادية.

جدول رقم 12:تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل

المتغير التابع inf			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احتمالية t	الاحتمال
C	13.70029	6.398778	0.0000
Petr	-0.107849	-2.597736	0.0136
R^2=0.161641	R=0.137688	DW=0.453560	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الجدول التالي توصلنا إلى المعادلة التالية:

$$inf_t = 13.70 - 0.10\ petr_t + et$$

نلاحظ من خلال الجدول معنوية التأثير السلبي بين أسعار البترول و التضخم أي وجود علاقة عكسية بين التضخم وأسعار البترول حيث إذا ارتفع التضخم بنقطة مئوية واحد يؤدي إلى انخفاض سعر البترول بـ 0.10 نقطة مئوية واحدة، حيث نستنتج بأن العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين هي علاقة عكسية، كما نلاحظ أن

قيمة معامل التحديد المصحح 0.137688 هذا ما يدل على أن أسعار البترول تفسر التضخم بمقدار 14% والباقي المقدر ب86% خاضع لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، حيث العلاقة العكسية تتوافق مع دراسة لخديمي عبد الحميد ودراسة جلطي صورية.

بعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جذر الوحدة لبواقي هذا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة kpss (أنظر الملحق رقم:20).

جدول رقم 13: سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة kpss

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند 1%	القيم الحرجة عند 5%	القيم الحرجة 10%
Kpss	0.102929	0.739000	0.463000	0.347000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة تقدر بـ 0.102929 أقل من القيمة الجدولية عند المستوى 1%، 5%، 10%، حيث القيمة الجدولية تقدر على التوالي بـ (0.739000، 0.463000، 0.347000) وبالتالي نقبل H0 ونرفض H1 إذن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، إذن هذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، ومنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

- **نموذج تصحيح الخطأ (ECM):**

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرين فان النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ(ECM)، حيث يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناجمة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المشترك من جهة ومن جهة أخرى البحث عن الاتجاه

المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات الاقتصادية، وبما أن هناك تزامن بين كلا من أسعار البترول والتضخم، يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ بالرجوع إلى الملحق رقم 21 كما يلي:

جدول رقم 14 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

المتغير التابع D(INF)			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	الإحصائية t	الاحتمال
C	0.058190	0.069035	0.9454
Dpetr	-0.048365	-0.807466	0.4256
$ECM_{(-3)}$	-0.189483	-1.744092	0.0911
DW=2.002963		F=1.625199	R^2= 0.0949001

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews8

يلاحظ من خلال الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب (0.18-) ومعنوي (0.0911) عند مستوى معنوية 10% فقط وهذا ما يزيد من دقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في التضخم يستغرق ثلاثة فترات حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل، كما نلاحظ وجود تأثير سلبي لسعر البترول على التضخم في المدى القصير مع عدم معنويته عند مستوى معنوية 10%.

✓ **النموذج الثاني: تأثير أسعار البترول على التضخم** $tchomg_t = c_0 + c_1\ petr_t + \varepsilon_t$

- **اختبار التكامل المتزامن:** في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية Granger & Engel للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل.
- **اختبار**Granger & Engel: نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل لاستعمال طريقة المربعات الصغرى OLSولكي تحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون البواقي الانحدار مستقرة عند المستوى، ونوضح من خلال الجدول التالي (15) نحاول تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى العادية.

جدول رقم 15:تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل

المتغير التابع tchomg			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احتمالية t	الاحتمال
C	24.09041	16.93842	0.0000
Petr	-0.151063	-5.477673	0.0000
DW=0.307395	F= 30.00490		R^2=0.461579

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الجدول التالي توصلنا إلى المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{tchomg_t}=24.09-0.15\ \boldsymbol{petr_t}+\boldsymbol{et}$$

نلاحظ من خلال الجدول معنوية التأثير السلبي بين أسعار البترول والبطالة أي وجود علاقة عكسية بين البطالة وأسعار البترول، حيث إذا ارتفعت البطالة بنقطة مئوية واحد يؤدي إلى انخفاض سعر البترول بـ 0.15 نقطة، حيث نستنتج بأن العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين هي علاقة عكسية، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المصحح 0.446196 هذا ما يدل على أن أسعار البترول تفسر البطالة بمقدار 45% والباقي المقدر ب 55% خاضع لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، حيث العلاقة العكسية تتوافق مع دراسة جلطي صورية.

بعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جذر الوحدة لبواقي هذا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة kpss (أنظر الملحق رقم: 23).

جدول رقم16: سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة kpss

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند %1	القيم الحرجة عند %5	القيم الحرجة %10
Kpss	0.284114	0.739000	0.463000	0.347000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة تقدر بـ 0.284114 أقل من القيمة الجدولية عند المستوى 1%، 5%، 10%، حيث القيمة الجدولية تقدر على التوالي بـ (0.739000، 0.463000، 0.347000) وبالتالي نقبل H0 ونرفض H1 إذن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، إذن هذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، ومنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

- **نموذج تصحيح الخطأ (ECM):**

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرين فان النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ(ECM)، حيث يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناجمة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المشترك من جهة ومن جهة أخرى البحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات الاقتصادية، وبما أن هناك تزامن بين كلا من أسعار البترول والبطالة، يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ بالرجوع إلى الملحق رقم 24 كما يلي:

جدول رقم 17: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

المتغير التابع D(tchomg)			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	الإحصائية t	الاحتمال
C	0.052706	0.148928	0.8826
Dpetr	-0.008915	-0.359960	0.7213
ECM(-3)	-0.198129	-2.833810	0.0080
DW=2.051126		F=4.267717	R^2= 0.215893

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews8

يلاحظ من خلال الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب (0.19-) ومعنوي عند مستويات معنوية 01%،05%،10% (0.8826-0.7213-0.008)وهذا ما يزيد من دقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في البطالة يستغرق ثلاثة فترات حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل، كما نلاحظ وجود تأثير سلبي لسعر البترول على البطالة في المدى القصير مع عدم معنويته.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة تحليلية وصفية قياسية لأسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية للفترة (1980-2016)، حيث جاءت على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى قمنا بدراسة تحليلية وصفية لكلا من المتغيرات أسعار البترول، التضخم والبطالة، والتي تميزت بالعلاقة العكسية بين مسار أسعار البترول، التضخم والبطالة. أما في الدراسة التطبيقية القياسية حيث قمنا باختبار السببية لأنجل غرانجر استنتجنا عدم وجود علاقة سببية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وقمنا كذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارين وهما اختبار Augmented Dickey-Fuller واختبار Phillip-Perron قد أظهرت النتائج أن جميع السلاسل ساكنة من الرتبة الأولى، وعند تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية تبين بأن العلاقة التي تربط بين أسعار البترول والتضخم والبطالة هي علاقة عكسية، يتضح من خلال النموذج المقدر والمستعمل توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية، ثم انتقلنا إلى نموذج تصحيح الخطأ والذي دل على وجود تأثير سلبي لأسعار البترول على كل من البطالة والتضخم في المدى القصير مع عدم معنويته.

خاتمـــــــة

خاتمة:

يعتبر النفط أكثر من مجرد مصدر للطاقة وهو ذو أهمية كبيرة في العالم لاحتوائه على عدة مزايا ومشتقات لا تتوفر في بدائله فهو سلعة إستراتيجية يعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي، حيث أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطور أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق، والتي تعكس الوضعية المالية للدولة.

إذ تعتبر الجزائر من البلدان البترولية، فمنذ التسعينات قامت بتطوير طاقتها الإنتاجية، فقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره عائدات البترول التي تسيطر على نسبة 98% من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار البترول في السوق العالمية، وفي الأخير يعتبر البترول طاقة نافذة ولهذا تسع الدولة إلى الاستفادة من الارتفاع في سعره وذلك لتحقيق مشاريع تنموية، وفي حالة ارتفاعه يساهم في خفض معدلات التضخم والبطالة ويسمى هذا تأثير بتأثير إيجابي، أما في حالة انخفاضه يؤثر على البطالة والتضخم بتأثير سلبي.

ولقد ارتبطت دراستنا بالإجابة على الإشكالية التي تدور حول: وجود علاقة سببية بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ولقد دارت حيثيات هذه الدراسة في ثلاثة فصول حيث تعرضنا في الفصل الأول للإطار النظري للدراسة من خلال التطرق إلى مختلف مفاهيم أسعار البترول والعوامل المؤثرة فيه، وآثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى دراسة وتحليل نتائج العديد من الدراسات السابقة. وأخيرا الفصل الثالث قمنا بتقسيمه إلى جزأين حيث الجزء الأول خصصناه لدراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول وتطور بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1980-2016 وكذلك مدى تأثير أسعار البترول عليها حيث هذه المتغيرات تميزت بالتذبذب، أما فيما يخص الجزء الثاني كان عبارة عن دراسة قياسية من خلال تحليل السلاسل الزمنية بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات ONS والبنك العالمي BM، واستعمال نموذج التزامن لأنجل غرانجر وللخروج إلى تعديل أمثل تم التطرق إلى المربعات الصغرى العادية.

❖ **نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:**

- عدم وجود علاقة سببية بين أسعار البترول والتضخم وهذا ما يتنافى مع الفرضية الأولى.
- عدم وجود علاقة سببية بين أسعار البترول والبطالة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية (البطالة، التضخم متغيرات الدراسة).

❖ **نتائج الدراسة التحليلية:**

توصلنا من خلال الدراسة التحليلية إلى أن هناك علاقة عكسية ما بين تغيرات البترول ومتغيرات الدراسة(البطالة والتضخم)، بحيث كلما ارتفع سعر البترول انخفض كل من معدلات البطالة والتضخم، والعكس صحيح بحيث كلما شهدت أسعار البترول انخفاضا يقابلها ارتفاع في معدلات كل من البطالة والتضخم.

❖ **نتائج الدراسة القياسية:**

- عدم وجود علاقة سببية بين أسعار البترول وكل من النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة.
- أثبتت السلاسل الزمنية أن أسعار البترول والتضخم، البطالة غير مستقرة عند المستوى إلا أنها مستقرة عند الفرق الأول.
- وجود علاقة تكاملية في المدى الطويل بين تقلبات سعر البترول والتضخم، البطالة غي الجزائر.
- بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة سلبية بين سعر البترول وكل من التضخم والبطالة مؤخر بثلاثة فترات، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بينهما.

❖ **التوصيات والاقتراحات:**

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي والقياسي نضع التوصيات والاقتراحات التالية:

✓ التنويع الاقتصادي خارج البترول من خلال تنويع إيرادات الصادرات ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ التسيير أكثر شفافية وفعالية.

✓ محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في مختلف القطاعات.

✓ المساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

✓ إن الارتفاع في أسعار البترول لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن سيؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد، وللتخلص من آثاره يجب الفصل بين الاقتصاد وعائدات البترول.

✓ الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتقديم مساهمات لتشجيع اليد العاملة.

❖ **آفاق البحث:**

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لمعرفة العلاقة السببية بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية، وذلك بعد تقديم تحليل لواقع هذه الظاهرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2016، وهذه الدراسة هي جزء بسيط يحمل الكثير من التعقيد ونظرا لاتساع الموضوع نود أن نطرح بعض العناوين وهي:

- القطاع البترولي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري.
- الإستراتيجية المثلى لاستغلال المحروقات في الجزائر.

وفي الأخير أرجو من الله أن أكون قد وفقت في اختيار الموضوع ومعالجته

المراجـــع

المراجع

الكتب:

- سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية و التطبيق، دار زهران للطباعة والنضر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط،(د،ط)، دار إحياء الثرات العربي، (د ب ن)، (د ت ن).

الأطروحات:

- السعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وآثاره على الاقتصاد الجزائري(1970-2009)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية – تخصص تسيير واقتصاد بترولي، مذكرة الاستكمال متطلبات شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- إسلام عبد الله علي حسين، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2016.
- براهيمي تركية، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2017.
- بوخشبة هوارية، دلاس شهيناز، اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية دولية، جامعة د.الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر،2017.
- بن سبع حمزة، اثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم)، في الجزائر –دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية var للفترة (1970-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
- بوتهامي زينب، أزمة انهيار أسعار النفط 2014 و تداعياتها على بعض الدول العربية المصدرة للنفط، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال تجارية دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر،2017.

- بركات كوثر، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة من (1986-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية و تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر 2017.
- جليل عبد المنعم، بودربالة بنعمر، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر- دراسة تحليلية مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الملحقة الجامعية مغنية،2015-2016.
- جلطي صورية، اثر تقلبات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2018.
- حالة الطيب، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على مؤشرات السياسة المالية – دراسة حالة الجزائر من 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، 2017.
- خويلدات محمد مجاهد، وذان بشير، اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة الحالة الجزائر- الإمارات العربية المتحدة)، مذكرة لنيل شهادة ليسانس للعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير و اقتصاد البترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
- دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015.
- راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف، 2015.
- زروقي سعاد، اثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للقترة 1973-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2014.
- زدون جمال، محددات الإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، 2016.

- زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)-دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2018 .
- سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2010 .
- عكادي رضوان، ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الأسباب وسبل معالجتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
- عيادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
- فتيحة سماعيلي، اثر تقلبات أسعار النفط على أسعار أسهم السوق المالي- دراسة حالة بورصة السعودية للفترة 2013-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية،تخصص تقنيات المالية في الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2009.
- قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2018.
- لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية-دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- مرسلي رضوان، بورقعة سعاد،اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية وتسيير مخاطر، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016.

- موسي آسية،كرزازي نسرين، العلاقة بين تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية من 1974-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية دولية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2017.
- محمد مازن محمد الأسطل ،العوام المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، 2014.
- يوب فايزة، اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد و المالية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2017.
- ولد عمري عبد الباسط، التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ا محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2016.

المجلات:

- بوالكور نور الدين، صوفان العيد، اثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
- بورحلي خالد، بوروشة كريم، تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر- دراسة قياسية للفترة(1970-2014)، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد03،2017.
- بن نافلة نصيرة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (2014-1970)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2016.
- قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر، مقاربة تحليلية ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني 2017.
- ناصري مروة، ساطور رشيدة، دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر الفترة 1970-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة بليدة 2، العدد18، جوان 2018.

- نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي، وزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، مبادرات الربيع الثالث، 2016.
- يعقوب إبراهيم، النمذجة القياسية لدراسة اثر التضخم على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذات var للفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد07، ديسمبر 2016.

المواقع الإكترونية:

- https://www.netotrade.ae/learn/trading – academy/forex-trading-basics/what-effect-the-fuel-rates-will-have-on-saudi-economy.28-04-2019;00:59.

الملاحـــق

الملاحق

الملحق رقم01 : تطور أسعار البترول خلال الفترة 1980-2016

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار البترول	28,6	32,51	32,38	29,04	28,2	27,01	13	17,7	14,2	17,3
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار البترول	22,3	18,6	18,4	16,3	15,5	16,9	20,3	18,7	12,3	17,5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار البترول	27,6	23,12	24,36	28,1	36,05	50,64	66,23	72,36	99,97	62,25
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
أسعار البترول	80,15	112,94	111,04	109,55	100,76	53,06	49,25			

المصدر: البنك العالميBM.

الملحق رقم 02: وصفية لتطور معدلات التضخم خلال فترة (1980-2016)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم %	9,2	14,7	6,2	6	8,2	10,5	12,3	7,5	5,9	9,3
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم %	17,9	25,9	31,7	20,5	29	29,8	17,7	5,7	5	2,6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل التضخم %	3,9	4,52	8,89	3,3	2,92	4,8	6,4			

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات ONS.

الملحق رقم 03: وصفية لتطور معدلات البطالة خلال فترة (1980-2016)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل البطالة%	12	11,3	10,7	13	14,6	16	18	21,4	15,2	18,1
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة%	19,7	20,3	21,3	23,1	24,4	28,3	28,1	28,3	28,6	29,2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	30	28,4	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل البطالة%	10	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS

الملحق رقم 04: اختبار سببية غرانجر بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/12/18 Time: 18:18
Sample: 1980 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause PETR	35	0.27318	0.7628
PETR does not Granger Cause GDP		0.21128	0.8107

الملحق رقم 05: اختبار سببية غرانجر بين أسعار البترول والتضخم

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/13/18 Time: 07:14
Sample: 1980 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause PETR	35	0.50061	0.6111
PETR does not Granger Cause INF		0.25615	0.7757

الملحق رقم 06: اختبار سببية غرانجر بين أسعار البترول والبطالة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/12/18 Time: 18:21
Sample: 1980 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCHOM does not Granger Cause PETR	35	1.32366	0.2813
PETR does not Granger Cause TCHOM		1.44436	0.2518

الملحق رقم 07: نتائج اختبار ADF للبترول.

Null Hypothesis: PETR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.349162	0.5959
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم08: نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للبترول.

Null Hypothesis: D(PETR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.774115	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 09: نتائج اختبار PP للبترول.

Null Hypothesis: PETR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.433538	0.5551
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 10: نتائج اختبار PP عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(PETR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.772514	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 11: نتائج اختبار ADF للتضخم.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.824624	0.3630
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 12: نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للتضخم.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.517632	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 13: نتائج اختبار PP للتضخم.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.930164	0.3153
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 14: نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للتضخم.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.515059	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 15: نتائج اختبار ADF للبطالة.

Null Hypothesis: TCHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.079260	0.7130
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 16: نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للبطالة

Null Hypothesis: D(TCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.662113	0.0911
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 17: نتائج اختبار PP للبطالة.

Null Hypothesis: TCHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.238881	0.6467
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 18: نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للبطالة.

Null Hypothesis: D(TCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.955120	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 19: نتائج اختبار أسعار البترول والتضخم.

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 12/13/18 Time: 08:02
Sample: 1980 2016
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.70029	2.141079	6.398778	0.0000
PETR	-0.107849	0.041517	-2.597736	0.0136

R-squared	0.161641	Mean dependent var	9.257568
Adjusted R-squared	0.137688	S.D. dependent var	8.437934
S.E. of regression	7.835529	Akaike info criterion	7.007752
Sum squared resid	2148.843	Schwarz criterion	7.094829
Log likelihood	-127.6434	Hannan-Quinn criter.	7.038451
F-statistic	6.748232	Durbin-Watson stat	0.453560
Prob(F-statistic)	0.013637		

الملحق رقم 20: نتائج اختبار سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة Kpss.

Null Hypothesis: ECM is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.102929
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

الملحق رقم 21: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.

Dependent Variable: DINF
Method: Least Squares
Date: 12/12/18 Time: 15:07
Sample (adjusted): 1983 2016
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.058190	0.842911	0.069035	0.9454
DPETR	-0.048365	0.059897	-0.807466	0.4256
ECM(-3)	-0.189483	0.108643	-1.744092	0.0911

R-squared	0.094901	Mean dependent var	0.005882
Adjusted R-squared	0.036508	S.D. dependent var	5.002475
S.E. of regression	4.910312	Akaike info criterion	6.104649
Sum squared resid	747.4462	Schwarz criterion	6.239328
Log likelihood	-100.7790	Hannan-Quinn criter.	6.150579
F-statistic	1.625199	Durbin-Watson stat	2.002963
Prob(F-statistic)	0.213201		

الملحق رقم22: نتائج اختبار أسعار البترول والبطالة.

Dependent Variable: TCHOM
Method: Least Squares
Date: 12/12/18 Time: 15:30
Sample: 1980 2016
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.09041	1.422234	16.93842	0.0000
PETR	-0.151063	0.027578	-5.477673	0.0000

R-squared	0.461579	Mean dependent var	17.86757
Adjusted R-squared	0.446196	S.D. dependent var	6.994047
S.E. of regression	5.204832	Akaike info criterion	6.189590
Sum squared resid	948.1598	Schwarz criterion	6.276667
Log likelihood	-112.5074	Hannan-Quinn criter.	6.220289
F-statistic	30.00490	Durbin-Watson stat	0.307395
Prob(F-statistic)	0.000004		

الملحق رقم 23: نتائج اختبار سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة kpss.

Null Hypothesis: ECM is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.284114
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

الملحق رقم 24: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.

Dependent Variable: DTCHOM
Method: Least Squares
Date: 12/12/18 Time: 15:59
Sample (adjusted): 1983 2016
Included observations: 34 after adjustments

Variable/ب	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.052706	0.353901	0.148928	0.8826
DPETR	-0.008915	0.024767	-0.359960	0.7213
ECM(-3)	-0.198129	0.069916	-2.833810	0.0080

R-squared	0.215893	Mean dependent var	-0.005882
Adjusted R-squared	0.165306	S.D. dependent var	2.254550
S.E. of regression	2.059793	Akaike info criterion	4.367185
Sum squared resid	131.5251	Schwarz criterion	4.501864
Log likelihood	-71.24215	Hannan-Quinn criter.	4.413115
F-statistic	4.267717	Durbin-Watson stat	2.051126
Prob(F-statistic)	0.023058		

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية التضخم والبطالة متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، حيث تناولنا كل ما يتعلق بأسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية من مفاهيم وأنواع كفصل أول، أما في الفصل الثاني قمنا بدراسة وتحليل العديد من الدراسات السابقة ، وكفصل ثالث وأخيرا تناولنا دراسة تحليلية وصفية قياسية لتطور أسعار البترول خلال الفترة (1980-2016) التي شهدت عدة تذبذبات، ولتوضيح العلاقة في المدى الطويل بالاعتماد على نموذج التكامل المشترك لأنجل غرانجر تبين بأن العلاقة التي تربط بين أسعار البترول والتضخم والبطالة هي علاقة عكسية، ثم انتقلنا إلى نموذج تصحيح الخطأ والذي دل على وجود تأثير سلبي لأسعار البترول على كل من البطالة والتضخم في المدى القصير مع عدم معنويته.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول – التضخم – البطالة – النمو الاقتصادي – التكامل المشترك.

Résume :

Le but de cette recherche est étudier et bien analyser la relation entre les prix du pétrolé et quelques indifférences économiques en Algérie entre 1980-2016.

Au début de notre étude, on a pris en considération les prix du pétrole et quelques variables économiques.

En deuxième lieu,on a bien analyser plusieurs études.

Et en denier étape,on a fait une étude approfondie et analytique sur le développement des prix du pétrole entre (1980-2016).ou on a constaté entre (par rapport a Angel granger) qu'il n y a aucune relation concret entre le prix du pétrole, le développement économique, le chômage et l'inflation..,et pour préciser la vrai relation a long terme on a pu définir que cette relation est néfaste et inverse.

Finalement on est passe vers le model de la correction interactive ou on a pu préciser qu'il existe un effet négative sur le prix du pétrole et le chômage ainsi que l'inflation en court terme sans avoir un poids considérable.

Mots-clés: prix du pétrolé - développement économique – chômage - inflation - Intégration conjointe.

Abstract:

This research aims to study and analyse the relationship between oil prices and economic variables (Inflation,unemployment variables of the study) in Algeria through the period 1980-2016 so that,it deals with prices and some economic variable among definition and types as chapter one. In the second chapter, we study and analyse several recent studies. In the third chapter and the last one we deal with analytic study within standard style of development of oil prices between 1980-2016 which witnessed several depressions.

The examination of Angel Granger, reached that no casual relation between oil prices and economic growth,inflation, unemployment. In order to explain the relation within long term by using the model joint integration that the relation between oil prices and inflation and unemployment in opposite relation. Then we move to the model of correcting mistakes which focus on the negative effects of oil prices on both unemployment and inflation within short term throughout its non signification.

Key words: oil prices - economic growth - inflation - unemployment - Joint integration.